

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أغوستين سانتوس مارافر (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة موجزة وتقديم النص الكامل لبيانهم لتحميله على بوابة البيانات الإلكترونية. كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لترجمة شفوية وإفوية.

السيد فالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في وضع طرائق دورة اللجنة الأولى لهذا العام. ويشكل وباء فيروس كورونا تحديات جديدة لعملنا. ومع ذلك، من المهم أن نكون قادرين على أداء أعمالنا بأفضل ما لدينا من قدرات. ونثق بأننا سنتمكن من القيام بذلك في الإطار الذي رسمتموه لنا.

تلتزم النرويج التزاما تاما بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إزالة تلك الأسلحة على نحو متوازن ومتبادل ولا رجعة عنه ويمكن التحقق منه.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في جهودنا المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين المتداولة لهذا الجزء من عملنا ستُغلق يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود التي تعترم أخذ الكلمة أن تسجل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

وأود أن أذكر الوفود أيضاً بأنني أعول على تعاونها في تحديد مدة البيانات بـ ١٠ دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية و ١٣ دقيقة عند التكلم باسم عدة وفود. ويمكن أن تتضمن البيانات آراء عامة ومسائل محددة ذات أولوية تتطلب الاهتمام، وعرض مقترحات لمناقشتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الكامل للاتفاق والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

ويؤدي الحوار بشأن تحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي بين الدول الكبرى دوراً حاسماً في تعزيز الأمن العالمي. ونرحب بالمحادثات الجارية بشأن تحديد الأسلحة ومعاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا. ومعاهدة ستارت الجديدة مهمة لضمان الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، نشجع تمديد الاتفاق الحالي بغية توسيعه. كما نؤيد الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الصين للمشاركة في هذا الحوار.

تدين النرويج الهجوم باستخدام غاز الأعصاب نوفيشوك ضد المواطن الروسي أليكسي نافالني. ونحث الاتحاد الروسي بقوة على التحقيق في المسألة بأوسع الطرق وأكثرها شفافية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار النظام السوري في امتلاك الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج.

وقد روعنا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وما زلنا ندين بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وأي انتهاك لقاعدة عدم الاستخدام العالمية أمر غير مقبول، ونطالب بإنهاء إفلات مرتكبي تلك الجرائم المروعة من العقاب. وتؤكد النرويج من جديد دعمها الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولمديرها العام.

وتظل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ركيزة أساسية في الهيكل العالمي لنزع السلاح. وبساورنا القلق إزاء الحالة المالية الصعبة للاتفاقية.

لقد زاد وباء كوفيد-19 من اعتمادنا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونشهد زيادة مستمرة في النشاط الحاسوبي الخبيث من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. وقد شهدنا مؤخراً هذه الجهات الفاعلة حتى وهي تستغل الوباء العالمي، بما في ذلك من خلال استهداف الهياكل الأساسية الحيوية الضرورية

السلمية للطاقة النووية وتطبيقاتها. وتعمل النرويج على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها بالكامل. ونؤيد الجهود الرامية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصدرت مجموعة من ١٦ بلداً في برلين إعلاناً وزارياً بشأن النهوض بنزع السلاح النووي حدد ٢٢ إجراء ملموساً - أو نقطة انطلاق - لهذا الغرض. ونشجع جميع الدول على الاشتراك في تلك الإجراءات.

ونرحب أيضاً بمبادرة الولايات المتحدة بشأن تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي. إن التحقق من نزع السلاح النووي أمر حيوي لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي، ويشجعنا أن نرى أن العمل بشأنه يكتسب زخماً وأن عدداً متزايداً من الدول يخطر بباله جوهر في هذا المجال.

وللجنة هذا العام، نقترح مشروع مقرر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي مع البلدان الشريكة لإبقاء الموضوع على جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وقد اعتمدت مقررات مماثلة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ونأمل أن تؤيد جميع الدول مشروع المقرر.

وتدعو النرويج إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي معيار التحقق العالمي الذي يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رصد وتقييم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ولا تزال برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية غير مقبولة على الإطلاق. ونحن نقف بثبات وراء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى مفاوضات مجددة.

وإن عدم مراعاة إيران للقيود التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة أمر يثير قلقاً بالغاً. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال

ويجب أن نواصل مكافحة كل الاتجار غير المسؤول وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن معاهدة تجارة الأسلحة تكتسب أرضية قيمة. وتواصل النرويج دعم الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للمعاهدة من أجل وضع قواعد عالمية للاتجار الدولي بالأسلحة على نحو مسؤول.

ونشدد على أهمية إدماج منظور جنساني في جميع جهود تحديد الأسلحة.

وتدعم النرويج بقوة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وكان من دواعي سرورنا أن نرحب بثلاث دول مشتركة جديدة خلال رئاستنا من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، وسواصل العمل من أجل تحقيق عالميتها بالكامل.

السيد بوبوليزيو بارداليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفدي والتزامه بتحقيق نتيجة ناجحة لمداولات اللجنة.

إن هذه السنة الخاصة جداً للأمم المتحدة - ونحن نحتفل بذكرى مرور ٧٥ عاماً على إنشائها، والتحضير للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - قد طغى عليها أثر الوباء الذي أضر بالعالم بشدة. وقد كشفت آثار جائحة فيروس كورونا، من حيث الصحة والحالة الاقتصادية السائدة، مواطني ضعفنا والحاجة إلى التعاون الوثيق وبطريقة منسقة لمعالجتها. وتدفعنا الحالة أيضاً إلى التفكير في النفقات العسكرية غير الضرورية على تطوير الأسلحة، على حساب الصحة العامة والانتعاش الاقتصادي لبلداننا.

وكما هو معروف، فإن بيرو بلد محب للسلام له تقليد عريق في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد دفعنا موقفنا المبدئي إلى المشاركة في جميع النظم الدولية ذات الصلة وفي جميع المحافل المتعددة الأطراف، والدعوة إلى نزع السلاح العام والكامل، فضلاً عن تحديد الأسلحة بكفاءة وفعالية.

للتخفيف من حدة الأزمة. وهذا أمر غير مقبول ويدل على الحاجة الملحة إلى عمل مشترك من جانب جميع الدول. إن وجود فضاء إلكتروني متاح عالمياً وحر ومفتوح وآمن هو الآن، أكثر من أي وقت مضى، أمر أساسي لكيفية عمل العالم.

ونرحب بالمناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهوؤ بسلك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ومن المهم أن يُسمح لهما باختتام جهودهما بطريقة منظمة وبناءة. واستناداً إلى نتائج العمليتين، ينبغي أن ننظر في كيفية المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال السلوك المسؤول للدولة في الفضاء الإلكتروني في دورة اللجنة الأولى في العام المقبل.

كما أن الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي والهياكل الأساسية العالمية لدعمها لها صلة بالأمن العالمي والوطني. وتظل النرويج ملتزمة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتهدف مبادرة المملكة المتحدة لاعتماد مشروع قرار بشأن الحد من التهديدات الفضائية إلى إرساء الأساس للمناقشات المحتملة بشأن السلوك المسؤول وتصور التهديدات وإدارتها في الفضاء الخارجي. وينبغي أن تشكل هذه المناقشات إسهاماً جوهرياً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لصالح الجميع، بما في ذلك الدول المرتادة للفضاء والدول التي تدعم الخدمات الفضائية أو تعتمد عليها.

إن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية تقتل وتشوه بشكل عشوائي لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع. وقد حققت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد نجاحاً كبيراً، ومع ذلك لا يزال هناك تحديات. وقد شهدنا مؤخراً زيادة مقلقة في استخدام الألغام الأرضية المرتجلة وما يتصل بها من إصابات. ومن الضروري التصدي لتلك التحديات في إطار الاتفاقية، ويشكل تحسين التوعية بالمخاطر عنصراً هاماً. وتوفر خطة العمل التي اعتمدت في أوسلو العام الماضي نقطة مرجعية ومبادئ توجيهية للتنفيذ. ونتطلع إلى خطة العمل الجديدة والفعالة لاتفاقية الذخائر العنقودية التي ستعتمد في لوزان في وقت لاحق من هذا العام.

الحظر الشامل للتجارب النووية هي أيضا صك أساسي. ولذلك نشدد على أهمية النهوض بعالميتها وبدء نفاذها في وقت مبكر، ونحث الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة على التوقيع والتصديق عليها، لأن تصديقها على ذلك الصك أمر حيوي حقا.

واتساقا مع موقفنا المبدئي بشأن نظام عدم الانتشار النووي، نلاحظ بقلق عميق برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، التي تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ونظام عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي السياق نفسه، نأمل ألا تتآكل خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران أكثر من ذلك، وأن تقي جميع الأطراف في الاتفاق بالتزاماتها. إن تدهور نظام عدم الانتشار ليس حكرا على الأسلحة النووية. وقد لاحظنا مؤخرا الانتهاكات والتحديات التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الإطار ومنذ إنشاء اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أعربنا عن التزامنا بالقضاء على ذلك النوع من الأسلحة وعدم انتشارها.

ولذلك، نشجب الاستخدام المتكرر للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في بعض البلدان، ونكرر إدانتنا لهذه الحوادث التي تشكل بلا شك انتهاكا لروح الاتفاقية واعتداء على السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤيد تماما عدم إفلات مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية من العقاب.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يرى وفدي أن تنشيط مؤتمر نزع السلاح مسألة ذات أولوية، لأن ذلك المحفل ينبغي أن يكون الهيئة التفاوضية الرئيسية للاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويحث بلدي جميع أعضاء المؤتمر على إبداء إرادة سياسية أكبر باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن.

وتأسف بيرو أيضا لأن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تعقد اجتماعات موضوعية هذا العام. ونحث الدول على أن تُحيي خلافاتها جانبا وأن تستأنف المناقشات الموضوعية في العام المقبل.

ونحن نشترك بنشاط في هذا السياق في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، لأننا مقتنعون بأن تنفيذها الفعال والواعي والشفاف سيسهم بشكل حاسم ومباشر في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تحويلها إلى السوق السوداء.

وبالمثل، ووفقا لموقفنا الثابت المؤيد لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بشكل صارم ومتسق، ما فتئنا نعمل بعزم على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. ونود أن نكرر التزامنا في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل، ومواصلة العمل من أجل اعتماد صكوك ملزمة قانونا فيما يتصل بوسم هذه الأسلحة وتسجيلها وتعقبها.

نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مسألة أخرى يوليها بلدي اهتماما كبيرا، لأن الهدف الرئيسي الذي يجب أن نسعى من أجله هو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وترى بيرو أن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. والضمان الوحيد ضد التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية هو حظرها وإزالتها بصورة عاجلة.

ولذلك، كنا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية لأننا نعتبر عواقب استخدام هذه الأسلحة كارثية. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نعتقد أن المعاهدة ستؤثر سلبا على النظام الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار - بل على العكس، فإنها ستعززه وتكمله، وستسهم بشكل خاص في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتعتقد بيرو أيضا أن معاهدة عدم الانتشار ستقوى إذا تم تخفيض الترسنات النووية المتبقية. ولذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتنال للمادة السادسة وتعزيز النظام باتخاذ تدابير ملموسة. وفيما يتعلق بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، فإن معاهدة

قبل بضعة أسابيع، وفي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، تعهدنا جميعاً بدعم الهيكل والاتفاقات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. والتزمنا أيضاً بتنشيط تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وتعتقد تايلند أنه لكي نفي بتعهدنا، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معاً، وأن تتخبط في حوار بناء، وأن تستكشف نهجاً مشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار، حتى في المشهد الجيوسياسي الحالي الذي يشكل تحدياً.

ويظل نزع السلاح النووي أولوية لتايلند، لأنه يشكل ركيزة حاسمة للسلام والأمن الدوليين. ونحن نتمسك بحزم بالتزاماتنا بعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل بحسن نية في السعي إلى تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ونرحب بالأبناء السارة التي تفيد بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تقترب من التصديقات الـ ٥٠ المطلوبة لدخولها حيز النفاذ. وتمثل المعاهدة دليلاً واضحاً على أن تعددية الأطراف تعزز الزخم في جدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإذ تقترب من ذلك المعلم التاريخي، نذكر بأن جهودنا لا تنتهي ببدء نفاذ المعاهدة. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل لترجمة نص المعاهدة إلى واقع التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تظل خطة العمل الشاملة المشتركة ذات أهمية حاسمة لصون السلام في الشرق الأوسط وخارجه. وندعو الطرفين إلى مواصلة التعاون بحسن نية ومن خلال النهج الدبلوماسية سعياً للتوصل إلى حل سلمي مقبول للجميع. كما ندعو إيران إلى الامتثال الكامل للاتفاق واتخاذ الإجراءات اللازمة لرعايته وتعزيزه.

ونحث أيضاً جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار السلمي من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، ونكرر التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي السياق الحالي، فإن التكنولوجيات الجديدة التي تنتشر بسرعة تتسبب في تطور الصراعات المعاصرة، وتشكل تحديات جديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولصون السلم والأمن الدوليين أيضاً. وأشير بصفة خاصة إلى المركبات الجوية بدون طيار التي تستخدمها القوات المسلحة السرية والجهات الفاعلة من غير الدول كسلاح حرب، وإلى منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وفي الحالة الأولى، نرى أنه من الضروري أن ينظم المجتمع الدولي استخدام ونقل وانتشار المركبات الجوية بدون طيار. وفي الحالة الثانية، هناك حاجة ملحة إلى تعريف منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتحديد خصائصها كنقطة انطلاق لعملية دولية لتنظيمها.

وعلى صعيد آخر، جاء دور بلدي هذا العام مرة أخرى، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتقديم مشروع القرار المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (A/C.1/75/L.57)، الذي يوجد مقره في ليما. وأسوة بالسنوات السابقة، نثق بأننا سنحظى بتأييد قيم من جميع الوفود لكفالة اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام بيرو الثابت والراسخ بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد تصميم وفدي على مواصلة بذل قصارى جهدها للإسهام في عمل اللجنة الأولى وتحقيق أهدافها.

السيد سرفيهوك (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد تايلند إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ولدينا ثقة كاملة في المكتب تحت قيادتكم ونعرب عن دعمنا لنجاح الدورة الخامسة والسبعين.

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

ولا تزال التطورات التكنولوجية السريعة تعيد تحديد طبيعة عملنا في مجال نزع السلاح. ويتطلب الفضاء الخارجي اهتماماً أكبر، ويجب منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بأي ثمن. ويجب على الدول الأعضاء أن تمارس حسن النية والشفافية وأقصى درجات ضبط النفس لضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

كما أننا بحاجة إلى التركيز أكثر على التقدم السريع في تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تمس كل جانب من جوانب حياتنا. وفي حين أننا نقدر الفوائد القوية التي تعود على شعوبنا من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن الاستخدام الخبيث لهذه التكنولوجيات يمكن أن يؤثر تأثيراً خطيراً على الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تقدر تايلند الأدوار التكميلية التي قام بها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهوؤ بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وتايلند مستعدة لتقبل جميع الأفكار والمقترحات البناءة التي تسهم في حماية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من الأنشطة الخبيثة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن تايلند ملتزمة التزاماً تاماً بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونعتقد أنه في حين أن الوقت قد يختبر عزمنا والتحديات الجديدة ستظل تواجهنا، فإن عملنا هنا سيسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً.

السيد سباربر (ليختشتاين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً أن أعرب عن عميق امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم، وكذلك لأمانة السر وفريقها، على العمل الدؤوب للغاية المبذول في إعداد اللجنة الأولى لهذا العام في ظروف لم يسبق لها مثيل حقا بسبب وباء فيروس كورونا. ولم يكن الهيكل التنظيمي المتين مهما بالنسبة للجنة الأولى فحسب، بل كان مفيداً أيضاً للجان أخرى في أعمالها التحضيرية. ولدينا ثقة كاملة بكم وبالمكتب لإرشادنا إلى اختتام عملنا بنجاح. وستدعمكم ليختشتاين في هذا الصدد بأفضل ما نستطيع.

وتتطلع تايلند أيضاً إلى المشاركة في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تم تغيير موعده للعام المقبل بسبب وضع مرض الفيروس التاجي. وندعو الدول الأعضاء إلى الانخراط بصورة بناءة في حوار قبل انعقاد المؤتمر بغية التوصل إلى نتيجة مجدية وملموسة ومستدامة.

وفي الوقت نفسه، تعلق تايلند أهمية قصوى على الامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والعمل الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولا تزال أسلحة الدمار الشامل الأخرى، أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، تتطلب اهتمامنا وتعاوننا الكاملين. وندعو تايلند الدول الأعضاء إلى الامتثال التام للالتزاماتها بموجب الاتفاقيات ذات الصلة.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وانتشارها والاتجار بها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشكل تهديداً خطيراً بسبب ارتباطها الذي لا ينفصم بالجريمة عبر الوطنية والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، تعلق تايلند أهمية كبيرة على دور برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في كبح انتشارها وتعزيز سلوك الدولة المسؤول. ونتطلع كثيراً في هذا الصدد إلى نجاح الاجتماع السابع للدول، من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي سيعقد في عام ٢٠٢١.

وتايلند، كبلد لا يزال متأثراً بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، تعلق أهمية كبيرة على معالجة العواقب الإنسانية ذات الصلة والوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٩، أوفينا بالتزاماتنا بموجب المادة ٤ من الاتفاقية بالتخلص من جميع الألغام الأرضية المحتفظ بها لأغراض التدريب. ونركز حالياً على عمليات إزالة الألغام من أجل إنجاز مهامنا المتعلقة بإزالة الألغام بحلول عام ٢٠٢٣.

تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) مسألة مفتوحة، ووصلت التوترات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة إلى ذروة مؤسفة أخرى تنطوي، بالإضافة إلى الوضع غير المستقر للاتفاق نفسه، على خطر تقويض سلامة نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

ولا تبدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي علامات على التحرك نحو الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ناهيك عن اتخاذ خطوات يمكن التحقق منها صوب نزع السلاح النووي، ويجري علنا تقويض المحرمات الطويلة الأمد بشأن إجراء التجارب النووية. ومع كل إعلان عن خطط لتخزين الترسنات النووية وتحديثها وخفض عتبات استخدامها، يتلاشى أكثر الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد رسمت معاهدة عدم الانتشار ذات يوم مساراً نحو إزالة الأسلحة النووية بجعل حيازتها غير قانونية. ويقرأ البعض عدم تنفيذه على أنه حافز على القيام بعكس ذلك. وسباق التسلح النووي يتعارض بشكل مباشر مع التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وبالتالي يهدد المكاسب الهامة التي تحققت في إطار ركيزة عدم الانتشار. إن التوازن الذي كانت تمثله معاهدة عدم الانتشار أصلاً يتحول باستمرار بطريقة تهدد سلامة المعاهدة ككل. وينبغي أن يكون استعادة هذا التوازن هو الهدف الرئيسي للمؤتمر الاستعراضي المقبل. وستشارك ليختشتاين في المؤتمر بهدف تحقيق نتيجة جوهرية تستند إلى الاتفاقات السابقة ولا تتراجع عنها.

إن الأسلحة النووية ليست تهديداً وجودياً لكونها فحسب، بل إن وجودها يمثل أيضاً تحدياً متأسلاً لسيادة القانون. وأهم مبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية - الضرورة والتناسب والتمييز - لا تترك مجالاً لأكثر الأسلحة تدميراً وعشوائية على الإطلاق. وقد نصحت أعلى سلطة قانونية، وهي محكمة العدل الدولية، في فتاها التاريخية لعام ١٩٩٦، الدول بهذا المعنى.

وتشمل ولاية اللجنة الأولى نزع السلاح والأمن الدولي. وتجتمع هذا العام في وقت ربما لم يشعر فيه الناس أبداً بانعدام الأمان كما هو الحال الآن بسبب استمرار تفشي الوباء والصعوبات الاقتصادية وأثار تغير المناخ، وكذلك - وإلى حد كبير - الانهيار غير المسبوق للقانون الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويشهد العالم سباق تسلح متزايد دون رادع، في المجالات التقليدية والناشئة على السواء، حيث أن المواقف العدوانية بشكل متزايد من جانب قلة من الدول تؤثر سلباً على أمن جميع الدول الأخرى. وقد ازداد أمن أوروبا ضعفاً بسبب انسحاب الولايات المتحدة المعلن من معاهدة الأجواء المفتوحة، وهي الأحدث في سلسلة من آليات تحديد الأسلحة التي لم تعد قائمة الآن. فالفضاء الخارجي معرض لخطر التسليح السريع، على حساب الاستخدامات السلمية الهامة لتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولا يزال تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع مستمراً بلا هوادة، وفي بعض الأحيان في انتهاك صريح لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تتعرض الاتفاقات الإقليمية لتحديد الأسلحة للضغط.

ورداً على تلك التطورات، من المستصوب أن تتغلب اللجنة الأولى على تفكيرها الانعزالي التقليدي بالاعتراف بالسياق الأوسع الذي ينبغي أن تعالج فيه المسائل الأمنية في عالم اليوم. إن الاتفاقات القانونية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الدولي. ولتقويضها آثار سلبية تتجاوز كثيراً مجال تطبيقها، وذلك بالطعن في المبدأ الأساسي لسيادة القانون في العلاقات الدولية. وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على وجود الأمم المتحدة، أصبح من الملح والضروري مرة أخرى التذكير بأن سيادة القانون وحظر استعمال القوة أو التهديد بها هما جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار هو المجال الذي يتجلى فيه تآكل مستويات الأمن بأعلى درجات الوضوح والسرعة. ولم تعد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى سارية المفعول، ولا يزال تمديد معاهدة

العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهووس بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الحاسوبي في سياق الأمن الدولي.

فالتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، وجمع البيانات والتلاعب بها على نطاق واسع، فضلا عن الهجمات الإلكترونية العسكرية ضد الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الكهرباء والبرامج الصحية والنظم السياسية والقضائية، تقوض المعايير الديمقراطية وتعرض مؤسسات الدولة وسكانها لمخاطر كبيرة.

وحظر استخدام القوة، إلا إذا أذن به مجلس الأمن أو ينفذ دفاعا عن النفس، يجب إنفاذه بجميع أبعاده، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني. وعلى الرغم من الفهم المشترك بأن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق تماما على الفضاء الإلكتروني، فإن الأنشطة التي تقوم بها الدول وغيرها من الجهات الفاعلة لنقل مجال الحرب إلى الفضاء الإلكتروني لا تحقق سوى نتائج ضئيلة.

وقد استكشفت ليختنشتاين الدور الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في تنظيم الحرب مع تطورها في القرن الحادي والعشرين، وذلك بإنشاء مجلس من المستشارين يُعنى بتطبيق نظام روما الأساسي على الحرب الإلكترونية. وناقش المجلس باستفاضة كيفية تطبيق أحكام نظام روما الأساسي التي تحدد الجرائم الخاضعة لولايته، بما في ذلك جريمة العدوان، على الهجمات الإلكترونية. ومن المقرر أن يقدم التقرير النهائي للمجلس إلى جمعية الدول الأطراف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في وقت لاحق من هذا العام.

وتؤيد ليختنشتاين وضع إطار تنظيمي جديد لنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في شكل معايير ملزمة قانونا لضمان وجود عنصر بشري في عمليات صنع القرار في هذه النظم. ومن الضروري وجود عنصر من عناصر السيطرة البشرية المجدية على امتداد دورة حياة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ويساعد على ضمان الامتثال

وتؤيد ليختنشتاين بقوة الجهود الجماعية الرامية إلى تحريم الأسلحة النووية، وهي ملتزمة بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعت في أقرب فرصة سنحت لها. وسيؤدي دخول المعاهدة الوشيك حيز النفاذ إلى إرساء قاعدة قانونية دولية تمس الحاجة إليها لمكافحة الأسلحة النووية، مما سيغير الإطار القانوني لنزع السلاح النووي إلى الأبد ويجعله متماشيا مع نظم أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وهناك اتجاهات مقلقة لتناقص احترام القانون الدولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية يُنتهك صراحة في النزاع السوري، مما يقوض أحد أقوى قواعد القانون الدولي العرفي. وفي الوقت نفسه، تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضغوطا سياسية متزايدة لتنفيذ ولايتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تشهد مجتمعاتنا تهديدا جديدا ومتفاقما من الأسلحة الكيميائية في السياق المدني، ولا سيما من خلال الإبلاغ عن استخدام عوامل الأعصاب الشديدة المعروفة باسم نوفيتشوك، التي يجب التحقيق فيها على وجه السرعة وبشكل كامل بغية تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي حين أن هناك توافقاً واسعاً مستمراً في الآراء على وجوب التحقيق الكامل في انتهاكات اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحقيق العدالة، فإن العديد من تلك الجهود يواجه عمليا عرقلة وهجمات سياسية.

وفي هذا السياق الصعب، تشيد ليختنشتاين بعمل هيئات مستقلة مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ومقاضاتهم، وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على إسهاماتهم الملموسة والشاملة في محاسبة الجناة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تزايد عسكرة الفضاء الإلكتروني. وترحب ليختنشتاين بكون الأمن السيبراني جزءاً صلباً من جدول أعمال اللجنة الأولى من خلال هيئاتها الفرعية، والفريق العامل المفتوح باب

وأى تقييم موضوعي للتقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات المتفق عليها ذات الصلة التي تم التعهد بها في إطار الأمم المتحدة منذ إنشائها سيبين بوضوح وجود ثغرات هائلة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، الذي يشكل الركيزة الأولى للأمم المتحدة. ولا يزال الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول يعرقل إحراز أي تقدم كبير في تحقيق الأهداف المتفق عليها والوفاء بالالتزامات والتعهدات المتفق عليها. إن استمرار حفنة من الدول في الاعتماد على الردع النووي لم يعد قاعدة مقبولة أخلاقيا أو سياسيا.

وعلاوة على ذلك، فإن مقاومة بدء المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانونا لتنظيم عدد من التكنولوجيات الاستراتيجية والناشئة والتقليل إلى أدنى حد من تهديداتها للسلم والأمن الدوليين تحرم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من فرص قيمة للارتقاء إلى مستوى تطلعات شعوب العالم والأجيال المقبلة. ومن المحير أننا نسمع الكثير من الدعوات القوية إلى إقامة نظام دولي قائم على القواعد، في حين أن أنصار هذه الدعوات يقاومون بحزم وضع أي قواعد في المجالات الاستراتيجية الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة.

لقد كانت اللجنة الأولى دائما الأداة الرئيسية لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وكما هو الحال دائما، معروض على اللجنة عدد من بنود جدول الأعمال ومشاريع المقترحات البالغة الأهمية. ونحن جميعا ننشاطر مسؤولية جماعية عن ضمان مواصلة السعي نحو التقدم اللازم وتجنب إهدار المزيد من الفرص.

ولا تزال معالجة عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي هي الأولوية الأكثر إلحاحا. وفي هذا الصدد، معروض على اللجنة عدد من المقترحات الهامة التي ترمي إلى تجديد تصميم الأمم المتحدة على تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وإرسال إشارة إيجابية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن بين مشاريع القرارات في إطار مجموعة "الأسلحة النووية" مشروع القرار السنوي الذي اقترحته مصر بشأن إقامة منطقة خالية

للقانون الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد تعهد التحالف من أجل تعددية الأطراف بالتزام سياسي هام للمضي قدما بهذا البرنامج بإعلانه بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وهو ما تؤيده ليختشتاين تأييدا تاما.

وفي هذه الأوقات ذات النزعات القومية القوية والعداء تجاه النهج التعاونية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح، تشكل هذه المبادرات أدوات مرحب بها للنهوض بأهدافنا المشتركة. إن تاريخ الأمم المتحدة يتشكل من خلال تحالفات الراغبين - وهو منظور تصالحي في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في مواجهة الصعاب السياسية الصعبة اليوم.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر تأييدا تاما البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع اليوم في ظل أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل تذكر بالحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. لقد كشف وباء فيروس كورونا مدى هشاشة المجتمع الدولي، ومدى ترابطنا وعدم عقلانية الاستمرار في توجيه موارد شحيحة ولا تقدر بثمن إلى الترسانات النووية وسباقات التسلح في العديد من المجالات الاستراتيجية. إن سباقات التسلح تلك لا تزيد من أمن أي دولة بل تقوض الأمن الجماعي للجميع، فضلا عن احتمالات الحفاظ على السلم الدولي وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أعربت مصر مرارا عن قلقها البالغ إزاء ارتفاع مستويات التوتر الدولي في السنوات الأخيرة والاتجاه المقلق نحو عودة سباق التسلح الذي لا يمكن لأحد أن يفوز به ويتجاوز الأسلحة النووية ليشمل جميع أنواع الأسلحة الاستراتيجية، وخاصة فيما يتعلق بتسليح الفضاء الخارجي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من التكنولوجيات الناشئة.

٢٧/٧٣. وقد تحقق هذا التقدم غير المسبوق من حيث تحديد القواسم المشتركة والاختلافات بطريقة منظمة، وذلك أساساً بفضل المشاركة النشطة للدول الأعضاء والمشاركة القوية من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ويسرنا أن نلاحظ أن هذه العملية الفريدة والشاملة للأمم المتحدة تسفر عن توافق آراء ناشئ واعد، ومقترحات جديدة بناءً بشأن الحوار المؤسسي وقواعد أكثر تفصيلاً بشأن استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستند إلى القانون الدولي والتوصيات التي أقرتها الأمم المتحدة بالفعل بغية التصدي للتهديدات المتزايدة والثغرات القائمة.

وما زلنا نعلق أهمية على برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يمثل الإطار الوحيد المتفق عليه عالمياً بشأن ذلك الموضوع. ونتطلع إلى النجاح في الوفاء بالولاية المتفق عليها للاجتماع السابع المقبل للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد تحت رئاسة كينيا في عام ٢٠٢١.

وفي الختام، نأمل بالتأكيد أن تتمكن اللجنة مرة أخرى من إظهار التضامن من أجل قضية نزع السلاح والوفاء بولايتهما، على الرغم من هذه الظروف الفريدة وغير المسبوق، من خلال معالجة المسائل المعروضة عليها معالجة سليمة ومسؤولة، والتي لا تزال تمثل أولوية ملحة في جدول الأعمال الدولي.

السيد لام باديللا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ولدينا ثقة كاملة في قيادتكم. وبالمثل، نرحب ترحيباً حاراً بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي الكامل في تسيير أعمال اللجنة بسلاسة.

وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (انظر A/C.1/75/PV.2).

من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/C.1/75/L.1) ومشروع القرار الذي اقترحتته المجموعة العربية بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (A/C.1/75/L.2). ومرة أخرى، اخترنا الإبقاء على نص مشروع القرارين الهامين دون أي تعديلات جوهرية. ونعول على الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء لمشروع القرارين، ونأمل على وجه التحديد أن يستعاد توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بطريقة تعكس التزام شركائنا بذلك الالتزام المتفق عليه دولياً، خاصة وأن نص مشروع القرار لم يتغير منذ اعتماده الأخير بتوافق الآراء، في عام ٢٠١٧.

وفي هذا السياق، ترحب مصر ترحيباً شديداً بنجاح عقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بالمقرر ٥٤٦/٧٣، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك بالنتائج الإيجابية والواعدة لتلك الدورة، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/75/63) عن المؤتمر. وندعو جميع الدول المدعوة إلى المشاركة البناءة في ذلك المؤتمر الهام، الذي يهدف إلى وضع معاهدة بشأن إنشاء المنطقة بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، اقترحت مصر وسري لانكا مشروع قرارهما السنوي (A/C.1/75/L.3)، الذي يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عملية وإجراء حوار ومفاوضات بشأن هذا الموضوع الذي يزداد أهمية، مع تكرار ضرورة التقيد بجميع الالتزامات المتفق عليها سابقاً في ذلك المجال الاستراتيجي، والتأكيد على ذلك.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني والجوانب الأمنية الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، نرحب ترحيباً شديداً بالتقدم المحرز حتى الآن في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشئ بموجب القرار

لقد شددت الجمعية العامة في قرارها الأول (القرار ١ (د-١)) على أهمية هدف إزالة جميع الأسلحة الذرية القادرة على التسبب في دمار شامل جماعي.

وبلدي ملتزم التزاما راسخا بالهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، ويدعو بقوة إلى نزع السلاح العام والكامل. ولذلك تفخر غواتيمالا بكونها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات كثافة سكانية عالية. ويكرر وفدي الإعراب عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها على البشرية، فضلا عن الأثر الإنساني والبيئي الذي تمثله. والضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها بالكامل بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها وفي إطار زمني محدد بوضوح.

وأود أن أسلط الضوء على العلاقة التكافلية الجوهرية بين الأمن الدولي وتغير المناخ، لأن تعرض أحدهما للخطر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الآخر. إن تلوث النظم الإيكولوجية الناجم عن التجارب النووية والنفايات النووية، ناهيك عن الاستخدام الجديد لسلاح نووي، سيكون له عواقب على النباتات والحيوانات والبشرية عموما لأجيال قادمة. وعادة ما ينظر إلى تغير المناخ من منظور التنمية، ولكن يجب أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لآثاره على السلم والأمن الدوليين.

وتمشيا مع تلك المبادئ، نرحب بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل معلما تاريخيا وخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي. وقد وقعت غواتيمالا على ذلك الصك، وهي حاليا في المرحلة الداخلية النهائية للتصديق عليه. ويؤكد بلدي من جديد موقفه بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز ركائزها الأساسية الثلاث.

وقد شاركنا في ثلاث لجان تحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، ورغم تأجيله بسبب

إننا نجد أنفسنا في وضع دولي يتسم بالتهديدات للسلم والأمن الدوليين، وتتفاقم بفعل الأعمال الإرهابية، في جملة أمور. ولا يزال عدم اليقين قائما أيضا بسبب ارتفاع خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول، واحتمال وقوع حادث نووي جديد. والإنفاق على التسلح مستمر في الارتفاع، بينما يقال في الوقت نفسه إنه لا توجد موارد كافية لمكافحة الجوع والفقر والمرض.

وفي حين يتعين على الدول أن تسعى جاهدة إلى الاستعداد لمواجهة جميع التحديات المحتملة لأمن سكانها، فلا شك أن مئات الآلاف من الناس يدفعون الثمن في عام ٢٠٢٠ جراء التركيز غير المتناسب على المتطلبات العسكرية. إن جائحة فيروس كورونا (COVID-19) دليل على أن الأسلحة لا توفر في كثير من النواحي أي ضمان للأمن. وحتى الأسلحة النووية - وهي أعلى الأسلحة - لم تكن قادرة على إنقاذ البلدان من آثار الوباء.

ووفقاً للإحصاءات المتاحة للجمهور، تم إنفاق ٧٣ بليون دولار على الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٩. ومن الواضح أن جزءا صغيرا من هذا الإنفاق في القطاع الصحي كان من شأنه أن يجعل مجتمعاتنا أفضل استعدادا وأكثر مقاومة لجائحة مثل وباء فيروس كورونا.

إضافة إلى ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعمل على تحسين أسلحتها نوعيا، ويساورنا القلق إزاء انسحابها من المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة. إن إجراءاتها، - ولا سيما تعليق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وعدم الاتفاق بين الأطراف فيما يتعلق بالسعي إلى تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - تنتقص إلى حد كبير من جهود تعددية الأطراف وتدل على عدم الاهتمام بالوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي.

وتحت غواتيمالا اللجنة الأولى، في عملها، على أن تؤيد تأييدا تاما المبادئ التي أنشئت على أساسها، وأن تشرع في اتخاذ قرارات فعالة وعملية المنحى تثبت الإرادة القوية للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد تعددية الأطراف باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق مجتمعات سلمية مستدامة.

في التنظيم الفعال للاتجار الدولي بالأسلحة، وتوفير مبادئ توجيهية واضحة لمنع تحويل الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة.

ويعرب وفدي مرة أخرى عن ارتياحه للتقرير الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويسرنا بشكل خاص أن نرى أن الوثيقة تعكس مسألة الذخيرة، والمنظور الجنساني، وتكامل برنامج العمل مع الصكوك الأخرى ذات الصلة بشأن تلك المسألة، وأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن على ثقة من أنه ستتاح لنا في الاجتماع القادم للدول الذي يعقد مرة كل سنتين فرصة لتقييم التقدم المحرز في هذا الصك.

ومن المهم أن نلاحظ أنه في حين نركز اهتمامنا عادة على استخدام الأسلحة التقليدية وغير التقليدية في الصراعات في الأبعاد التقليدية للبر والبحر والجو والفضاء، فمن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى النظر في أوجه التقدم التكنولوجي ومسائل الأمن السيبراني. وقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تسليط مزيد من الضوء على حقيقة أن الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة في جميع أنحاء العالم وإمكانية إجراء عدد لا يحصى من المعاملات في الوقت الحقيقي بلا حدود قد سهّل تحويل الأمن إلى سيناريوهات معقدة وديناميكية جديدة تتطلب اهتماما وتعاوناً عالميين.

وكما هو الحال في جميع البلدان، أصبح الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسع الانتشار في جميع قطاعات مجتمعنا. وقد أدى السيناريو الجديد إلى تطور لم يسبق له مثيل في تبادل المعلومات والاتصالات، ولكنه ينطوي في الوقت نفسه على مخاطر وتهديدات جديدة يمكن أن تؤثر على أمن سكاننا. ولذلك، نشيد بالجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهووس بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

جائحة فيروس كورونا، فإننا نتطلع إلى أن تنعكس مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية في المؤتمر الاستعراضي. وسيساعد ذلك على ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة تزداد إلحاحاً وضرورة في هيكل نزع السلاح.

ونؤكد من جديد إدانتنا القوية لأي تجربة نووية، بغض النظر عن المكان أو الجهة التي تقوم بها. وفي الوقت ذاته، ندعو البلدان الثمانية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إلى ذلك الصك حتى يتسنى بدء نفاذه في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إلى النهوض بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية حظر إنتاجها وضمان إزالة المواد المخزونة، وبالتالي إزالة العنصر الضروري لإنتاج الأسلحة النووية.

ومن ناحية أخرى، يعرب وفدي عن قلقه إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أخذاً في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يمكن أن يصبح مسرحاً للمواجهة العسكرية. ومن شأن هذه الأعمال أن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن كونها مأساوية بشكل مفرط بالنسبة للحياة البشرية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يدين وفدي بشدة استخدام هذه الأسلحة من جانب أي جهة، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدامها، الذي يجب ألا يمر دون عقاب. وفي أيدي المجتمع الدولي أن يحاسب أولئك الذين يلجأون إلى استخدام تلك الأسلحة من خلال الآليات التي أنشأها المجتمع الدولي نفسه بصورة مشروعة وقانونية لهذا الغرض.

ومن أولويات جدول أعمال الحكومة في بلدي أمن المواطن، الذي تأثر على مر تاريخ بلدنا تأثراً خطيراً بالعنف المسلح. وتتعرّض هذه الآفة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يهدد حماية السكان وسلامتهم البدنية والمعنوية ويعوق تهيئة بيئة تتوفر فيها الظروف الملائمة لتعزيز التنمية البشرية الشاملة والمستدامة. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة صك مناسب قادر على توجيه الدول

ما هي الخطوات التي نحتاج إلى اتخاذها بشكل عاجل؟ فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، يجب أن يظل تركيزنا منصبا على ضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وعلى الرغم من القيود العملية، استمر العمل في محافل مختلفة للتهيئة لإحراز تقدم ملموس في المؤتمر الاستعراضي. وهذه الدورة للجنة الأولى فرصة لاستعراض النتائج حتى الآن.

ومن أجل إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، هناك حاجة إلى الطموح والواقعية على قدم المساواة. وقد نجحت مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي في الجمع بين النهجين بنجاح. والنتيجة هي مجموعة من التدابير العملية والقابلة للتحقيق التي نأمل أن تحظى بتأييد واسع النطاق. وقد يسرت مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي نوعا جديدا من الحوار والمشاركة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. ويسرنا أن نشارك في كلتا المبادرات ونرحب بشكل خاص بالتركيز القوي على الحد من المخاطر في كلا المحفلين.

وفي بيئة متقلبة، أصبح التنبؤ والاستقرار اللذين يمكن أن تجلبهما أدوات تحديد الأسلحة الفعالة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومعاهدة ستارت الجديدة بآلياتها الشاملة للشفافية مثال على ذلك. ونرحب بالحوار الجاري بين الولايات المتحدة وروسيا، ونأمل أن يؤدي إلى نتائج ملموسة، ألا وهي تمديد معاهدة ستارت الجديدة ومواصلة الحوار بشأن القيود الأوسع نطاقا، بما في ذلك القيود على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ونشجع الصين على المشاركة في المناقشات المتعلقة بالترتيبات المقبلة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن أولويتنا الأكثر إلحاحا هي التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وضممان محاسبة من ينتهكونها. إن محاولة اغتيال أليكسي نافالني في روسيا هي تذكرة صارخة أخرى بكيفية استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية مع تجاهل صارخ للقانون الدولي.

وختاماً، ندعو غواتيمالا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتذكر بأن الفرصة المتاحة لنا للعيش معا بسلام على هذا الكوكب تتوقف على أعمالنا وحسن النية السياسية. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس منظمتنا، من الضروري أن نوجه جهودنا نحو تحقيق عالم أكثر استدامة، وحماية البشرية من المعاناة التي لا داعي لها، وتأمين مستقبل أجيالنا القادمة.

السيد سالوفارا (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

إضافة إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أيسلندا باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، اسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن ظروف اجتماعنا هذا العام استثنائية حقا، ليس من حيث الترتيبات العملية هنا في نيويورك فحسب، ولكن أيضا من حيث نزع السلاح والدبلوماسية والتعاون المتعدد الأطراف عموما. لقد فرض الوباء قيودا شديدة على عملنا في وقت تدعو الحاجة فيه إلى بذل الجهود لصون السلم والأمن الدوليين أكثر من أي وقت مضى.

وإزاء تلك الخلفية، من المهم للغاية أن نغتنم تماما فرصة الحوار المباشر التي تتيحها الدورة الحالية للجنة الأولى. ويجب أن نركز أكثر من أي وقت مضى هذا العام على ما هو أساسي للغاية - تأمين الالتزامات القائمة وضممان تنفيذها عمليا. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الحوار والثقة التي يولدها عنصران أساسيان.

وتعزيز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة يتطلب الثقة والاطمئنان بين الدول، والتأكد من الامتثال للاتفاقات والمساءلة حيثما لا يكون الأمر كذلك. وهو يتطلب مؤسسات قوية متعددة الأطراف وتنفيذا وطنيا فعالا، تدعمه جهود دولية لبناء القدرات. وينبغي أن يكون النهوض بجميع تلك المتطلبات هو هدفنا الرئيسي في خريف هذا العام.

بها بموجب مختلف الصكوك، التي كثيرا ما تكون المساعدة الدولية ضرورية لها.

ويسر فنلندا أن تتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن إدارة الأسلحة والذخائر، وأن تدعم العمل القيم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عن طريق تمويل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. كما نقوم حالياً بإعداد مساهمتنا الأولى في صندوق مبادرة "كيان إنقاذ الأرواح" الجديد.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فإن تعزيز التنفيذ الوطني للمعاهدة وتحقيق عالميتها لا يزال من الأولويات الرئيسية. ومع وجود ١١٠ دول أطراف حتى الآن، كان التقدم المحرز في تحقيق عالمية الاتفاقية ملحوظاً. ومن حيث التنفيذ، تدعو الحاجة إلى مواصلة التركيز على التحويل. كما أن المعاهدة تؤدي دوراً رائداً فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس.

ويسرنا جدا تسليط الضوء بشكل متزايد على أهمية مكافحة العنف القائم على نوع الجنس وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ صكوك أخرى لتحديد الأسلحة أيضاً. وهذا جزء أساسي من تنفيذ التزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي عامه العشرين، لا يزال جدول أعمال المرأة والسلام والأمن مهما كما كان دائماً، ويتزايد الاعتراف به على هذا النحو في قطاع تحديد الأسلحة.

وفي عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يمثل هدفنا في وضع إطار معياري وتنفيذي فعال يعتمد على جميع الأطراف في العملية بتوافق الآراء. وهو هدف طموح، لكنه هدف ستسعى فنلندا جاهدة من أجل تحقيقه تماماً. وتشكل المبادئ التوجيهية الـ ١١ أساساً ممتازاً يمكن للدول أن تواصل على أساسه تحقيق نتيجة عملية. وبالصبر والمرونة من جميع الأطراف، سنتمكن من التوصل إلى نتيجة يمكن لجميع الأطراف الالتزام بها. وينبغي أن نسعى جاهدين من أجل لا أقل من ذلك.

في وقت سابق من هذا العام، أكد التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية النظام السوري عن ثلاث هجمات في سوريا في عام ٢٠١٧. ومع إدانتنا لتلك الهجمات وكل الهجمات الأخرى - في العراق وماليزيا والمملكة المتحدة - بأشد العبارات الممكنة، فإن الإدانة ليست كافية. ويجب أن يكون لهذه الأفعال عواقب. يجب مساءلة المسؤولين عن ذلك.

والخطوة الأولى نحو المساءلة هي الإسناد. وعلى مدى العامين الماضيين، نفذت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجد المهمة التي أسندت إليها لتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية بطريقة مهنية ونزيهة وموضوعية. وفي هذا الصدد، يستحق موظفو المنظمة المتفانون في عملهم كامل دعمنا واحترامنا. وبدلاً من ذلك، شهدنا محاولات متعمدة لتقويض نزاهة المنظمة ككل. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. فبدون مؤسسات قوية، لا يمكن أن يكون هناك تنفيذ فعال للمعاهدة. وبتقويض استقلال المنظمات المنشأة بموجب معاهدات، فإننا نقوض المعاهدات نفسها.

ومن واجبنا، في المستقبل، أن نكفل حصول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بالكامل، ولكن حتى في ذلك الحين، تقع المسؤولية النهائية عن تحقيق المساءلة على عاتق مجلس الأمن. ولم نر بعد المجلس يتحمل هذه المسؤولية بالكامل.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، ينبغي لنا أن نستخدم الزخم الذي أوجده وباء فيروس كورونا للاتفاق على تدابير ملموسة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي تحسين تنفيذ آليات بناء الثقة القائمة بالفعل بموجب الاتفاقية. وينبغي لنا أيضاً أن ننظر في اعتماد تدابير شفافية إضافية من أجل زيادة الثقة والحد من خطر التصورات الخاطئة الخطيرة.

إن إبراز أهمية تحديد الأسلحة التقليدية هو أحد المزايا العديدة لجدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن مهمتنا واضحة: ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد

المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية، وفي هذا الصدد، يمكن أن يسهم الإجراء ٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ في التعجيل بإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي.

ونكرر دعوتنا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر.

ويساورنا القلق إزاء تعميق انعدام الثقة واتساع الفجوة بين الدول الأطراف، وتحديث وصقل قدرات الأسلحة النووية، وتخفيض عتبات استخدام الأسلحة النووية.

وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بإخلاص وبدون شروط. كما ندعو الأطراف المعنية إلى إعادة النظر في سحبها أو تعليق التزاماتها من الاتفاقات المعلمة الهامة.

وتشيد الفلبين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها القيم في تسريع وتوسيع إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار. وتعلق الفلبين، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة على برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه أداة الإيصال الرئيسية للوكالة لنقل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية.

وتتشدد الفلبين على دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، وكذلك مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، من شأنه أن يساعد في تأكيد هذا الدور الهام.

وفي المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، نأمل أن تغتنم الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة البناءة ومعالجة المسائل المتعلقة دون تأخير لضمان نجاح المؤتمر.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم الانتشار، فإن الفلبين من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تمثل جهوداً من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة

ويلزم أيضاً اتباع نهج عملي جديد لمعالجة الخطر المتزايد على أمن الفضاء. وعلينا أن نتكاتف معاً لتحديد ما يشكل مخاطر وتهديدات في الفضاء الخارجي والبحث عن وسائل عملية لمعالجتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يلزم إجراء حوار مفتوح وشامل، بمشاركة جميع الدول، سواء كانت ترتاد الفضاء أم لا. ولهذا السبب، يسرنا أن ندعم المبادرة الجديدة بشأن الحد من التهديدات الفضائية من خلال السلوك المسؤول.

ومع وضع هدفنا العام في الاعتبار - تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والمؤسسات التي تعمل على التمسك به - نتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود لإنجاح هذه الدورة.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً عن جدارة. ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/75/PV.2).

إن الوباء يُعيق جهودنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع المجالات. وقد زاد من تعقيد المناخ الأمني العالمي السائد، الذي يتميز بزيادة الاستقطاب واشتداد الصراعات. وكل هذه العوامل مجتمعة تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن يدفعنا الوباء إلى مضاعفة جهودنا ومواصلة السعي إلى تحقيق نتائج تطلعية وعملية المنحى لتنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والحاجة الملحة إلى إحراز تقدم كبير ولملموس تؤكد العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لإدامتها. ويود وفدي أن يبرز ما يلي.

تواصل الفلبين دعم الخطوات العملية الـ ١٣ وخطة العمل ذات الـ ٦٤ نقطة المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، على التوالي. إن تنفيذ

يشكله استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، خاصة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، ونحتاج إلى تعزيز آليات التعاون الدولي في هذا الصدد. وترى الفلبين أن اتفاقية الأسلحة التقليدية هي الإطار المناسب للتصدي للتهديدات المحتملة الناشئة عن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، بما في ذلك احتمال اقتنائها من قبل جهات مسلحة من غير الدول. وهناك حاجة إلى صك قوي وملزم قانوناً في المستقبل للتصدي لتلك التهديدات.

ولا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة، مثل الألغام والذخائر العنقودية، تهدد الأرواح. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الإجراءات المتعلقة بالألغام بطريقة تعزز الدعم المقدم للضحايا وتساعد على بناء قدرات وطنية متينة للبلدان المتضررة. وتعرب الفلبين عن بالغ قلقها إزاء ما أفادت به التقارير من استمرار استخدام الذخائر العنقودية، وتدعو البلدان المعنية إلى أن تصبح دولاً أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية. والفلبين، بوصفها منسقا لعالمية الاتفاقية، مستعدة لمساعدة أي بلد يرغب في إكمال الخطوات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية.

والفلبين قلقة أيضاً بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وستشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة ذلك الشاغل.

لطالما كان الفضاء الخارجي بمثابة منبر لبعض الدول لإبراز موقفها العالمي. إن تسليح الفضاء يتعارض مع هدف استكشاف الفضاء الخارجي والحفاظ عليه لأغراض الاستخدامات السلمية. وتدعو الدول المرتادة للفضاء إلى احترام القوانين والمعايير الواجبة التطبيق بشأن استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي، ووضع صكوك مناسبة وفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإلكترونية والتلاعب بالمعلومات، تشجع الفلبين على بناء القدرات على نحو منصف، بالنظر إلى المستويات المختلفة لتطوير الدول للهياكل الأساسية الإلكترونية وتقديرها للقانون الدولي. ويجب تعزيز

النوعية. كما أنها تتماشى مع دستور الفلبين ومعاهدة بانكوك. وقد طلب رئيس الفلبين إلى مجلس الشيوخ الفلبيني التصديق عليها.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تقوم الفلبين بدور نشط في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن المهم ضمان الاستدامة المالية للاتفاقية وتعزيز التعاون والتأهب والاستجابة والمساعدة على الصعيد الدولي، فضلاً عن تشجيع المزيد من أوجه التآزر بين المنظمات الدولية ذات الصلة ومع المنظمات الإقليمية.

والفلبين، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشارك مشاركة كبيرة جداً في أعمال المنظمة. ولا يزال التعاون الدولي من أجل القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها أمراً ملحاً. ونؤكد من جديد التزامنا بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكامها.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي المناقشة العامة للجمعية العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر، قال رئيسنا:

”لا يمكن لأي طموح أو تطلع أن يبرر استخدام الأسلحة التي تدمر بشكل عشوائي وكامل... إن أسلحة الموت هذه تعرضنا جميعاً لخطر مميت، خاصة إذا وقعت في أيدي الإرهابيين...“ (A/75/PV.4، المرفق الثاني عشر).

وتؤيد الفلبين تنفيذ نظم صارمة بشأن الأسلحة التقليدية. ولذلك، فإننا نعلق أهمية على معاهدة تجارة الأسلحة ونشارك بنشاط في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

والفلبين هي الرئيس المعين للمؤتمر السنوي الثاني والعشرين لأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وهناك حاجة إلى التصدي للتهديد الذي

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

السيدة شان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحو

لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وتوليكم قيادة عمل اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين.

ونعرب عن تقديرنا للسفير ساشا لورينتي سوليز، ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على العمل الذي اضطلع به خلال الدورة السابقة.

تؤيد كوستاريكا البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا باسم منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (انظر A/C.1/75/PV.2).

لقد أدى تصاعد التوترات وانعدام الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى زيادة خطر المواجهة النووية. وبرامج تحديث المخزونات تهدد بإحداث سباق تسلح نووي نوعي جديد يقوم على أسلحة أكثر تطوراً وأسرع وأكثر دقة وفتكاً. ونرحب بالإعلان مؤخراً عن بدء المفاوضات بين الأطراف في معاهدة ستارت الجديدة ونأمل أن يتسنى تمديدها.

ومع ذلك، فإن أي مبادرة لمنع انتشار الأسلحة النووية يجب أن تقترن بمبادرة موازية للقضاء عليها بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وشفافة. وتشعر كوستاريكا بالقلق إزاء ما يبدو من افتقار إلى الأبحاث والجدية فيما يتعلق بالوفاء بتلك الالتزامات الرسمية، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. بل إن ما يثير القلق أكثر هو محاولات إنكار أو إعادة تفسير الالتزامات المتعهد بها منذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

وفي المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تأمل كوستاريكا أن تؤكد الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها القاطع بنزع السلاح النووي وألا تتطوي الوثيقة الختامية على تراجع أو إعادة تفسير للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وكوستاريكا واثقة من أن الأسلحة النووية ستُحظر في نهاية المطاف مع بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت مبكر، والتي لا تحتاج إلا إلى أربعة تصديقات أخرى. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد

التعاون الدولي لضمان أن يكون لدى الدول فهم مشترك لكيفية تطبيق القانون الدولي والمعايير الدولية على الفضاء الإلكتروني.

وينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، من أجل ضمان الاستخدام الفعال للموارد وتحقيق نتائج تكملية وليست زائدة عن الحاجة أو منافسة.

وثمة مسألة هامة أخرى أمامنا هي تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في عمليات نزع السلاح. وندعو إلى تعزيز التعاون مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث لمتابعة المبادرات ذات الصلة وتوسيع نطاقها.

إن مظاهر الشلل في آلية نزع السلاح، ذات الطابع الإجرائي والموضوعي على حد سواء، تبعث على القلق الشديد. وقد تعرضت دورات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على مدى العامين الماضيين، دون مبرر، لمجموعة من المسائل التنظيمية والإجرائية والسياسية، التي يجب معالجتها وحلها قبل اجتماع الهيئة المقرر أن يعقد في عام ٢٠٢١.

وتسلم الفلبين بالدور الهام لمؤتمر نزع السلاح وتكرر دعوتها للمؤتمر إلى الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الأهمية الحاسمة لبناء الثقة في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، تشجع الفلبين على استئناف الخطوات البناءة والمشاركة الإيجابية فيما بين الدول الأعضاء المعنية لمعالجة المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، ولا سيما المسائل الثنائية. ويظل ذلك في نهاية المطاف مهمتنا الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو اللجنة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل سلفاً من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وتدين كوستاريكا استخدام الذخائر العنقودية مؤخراً في جنوب القوقاز، مثلما نفعل كلما استخدمت تلك الأسلحة في أي مكان من جانب أي جهة فاعلة، لأن هذه الأعمال تشكل جرائم حرب. وندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على اتفاقية الذخائر العنقودية إلى أن تفعل ذلك، انطلاقاً من الشعور بالاحاساء المسألة.

ومثلما ندين الهجمات على البنية التحتية الحيوية في المجال المادي، ولا سيما الهجمات على البنية التحتية الصحية، لا يمكننا أن نتسامح مع مثل هذه الهجمات في الفضاء الإلكتروني. والزيادة الأخيرة في الهجمات الإلكترونية ضد مرافق الرعاية الصحية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية ليست غير قانونية فحسب، بل إنها غير مقبولة على الإطلاق، لا سيما في سياق الوباء الحالي.

والمركبات الجوية المسلحة بدون طيار، المعروفة بالطائرات بدون طيار، تشكل تحديات فريدة من نوعها بسبب انخفاض تكلفتها وانخفاض مستويات مخاطرها وفعاليتها العالية. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لزيادة الشفافية والمساءلة والرقابة على المركبات الجوية بدون طيار. وهذه التدابير ضرورية أيضاً لمعالجة الشواغل الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان المرتبطة باستخدامها.

ويجب دائماً الحفاظ على السيطرة البشرية على استخدام القوة. وندعو إلى تعزيز عملنا في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، نظراً لأن الافتقار إلى قواعد وتجاهات مشتركة فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي يزيد من خطر أن نواجه يوماً ما منظومات أسلحة ذاتية التحكم لا يمكن استخدامها وفقاً للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وتكرر كوستاريكا تأكيد دعمها لعمل اتفاقية الأسلحة التقليدية لاعتماد صك ملزم قانوناً في هذا الصدد.

وإذا كنا قد تعلمنا شيئاً من هذه الجائحة، فهو أننا لا نستطيع معالجة الأمن بدون أن يشمل ذلك الأمن البشري. ومع ذلك، يستمر الإنفاق العسكري العالمي في الارتفاع، ليصل إلى مستوى عبثي بلغ ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٩، وفقاً لمعهد ستكهولم الدولي لأبحاث السلام. وكان النمو في الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٩

على ذلك الصك الذي يكمل معاهدة عدم الانتشار ويعززها أن تفعل ذلك.

إن تجارب الأسلحة النووية لا تمثل سوء ممارسة لعدم الانتشار فحسب، بل تشكل أيضاً تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وندعو كوستاريكا الدول إلى الامتناع عن التخطيط أو التعهد أو التهديد باتخاذ أي إجراء يتعارض مع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤكد كوستاريكا من جديد أهمية بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ على التعجيل بعملية التوقيع والتصديق.

وعلى الرغم من الوباء الحالي، لا تزال الصراعات المسلحة تعيث فساداً في أجزاء كثيرة من العالم. ولذلك، من الضروري إصدار إعلان سياسي لمنع استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق الحضرية. وكوستاريكا تنثي على أيرلندا لقيادتها هذه العملية. ويرى بلدي أن من الملح للغاية حماية المدنيين في عمليات نقل الأسلحة والشراكات الأمنية. ونحن بحاجة إلى ضمانات قوية، لا سيما عندما تكون هناك مخاطر انتهاكات من جانب الشركاء.

ولنتذكر أن معاهدة تجارة الأسلحة قد اعتمدت لضمان ألا تؤدي عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى تأجيج الصراعات، أو التحايل على عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، أو تيسير الإرهاب، وألا تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني. إن عمليات الحظر الصريحة في المادتين ٦ و ٧ من المعاهدة ليست باقتراحات، بل هي التزامات.

ومن الضروري أيضاً تعزيز أوجه التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك التكميلية، مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل أن نتمكن في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والمقرر عقده في العام المقبل، من إحراز تقدم بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل الهامة.

الاجتماعات التي تعقد في أشكال افتراضية، وتعزيز التحليلات والنهج التي تأخذ الأثر الجنساني لمختلف الأسلحة في الاعتبار.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم للجنة الأولى، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ووفدي يتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم الهامة خلال هذا الوقت غير المسبوق والصعب من جائحة فيروس كورونا (كوفيد - ١٩). وأرجو أن تتأكدوا من دعم وفدي وتعاونهم الكاملين.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2)، ونود أن نسلط الضوء على بعض القضايا المحددة التي توليها منغوليا أهمية رئيسية.

منغوليا ملتزمة التزاما تاما بعالم خال من الأسلحة النووية، وقد دأبت على دعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه وتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتواصل منغوليا أيضا عملياتها الداخلية نحو الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار والذكرى السنوية العشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى. وتؤكد منغوليا من جديد الأهمية القصوى لمعاهدة عدم الانتشار في صون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وينبغي تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة، باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ومن المخبىء للأمال أن المجتمع الدولي، بسبب جائحة كوفيد-١٩، لم يتمكن من عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/أبريل الماضي، حيث

أكبر زيادة سنوية في العقد الماضي وأعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة. ولفهم هذا الرقم بشكل أفضل، حسب المكتب الدولي للسلام أن تكلفة دبابة واحدة يمكن أن تعالج ٢٦ ٠٠٠ شخص من الملاريا، وتكلفة حاملة طائرات واحدة يمكن أن تعيد تشجير مساحة أكبر من ولاية فلوريدا.

علاوة على ذلك، وعلى ضوء المبادرة من أجل التخفيف من حدة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاديات، التي أطلقتها كوستاريكا، يقدر بلدي أن ٠,٥ تريليون دولار ستكون مطلوبة لصالح الاقتصادات التي تفتقر إلى النمو في العالم للتخفيف بشكل فعال من الانكماش الاقتصادي الناجم عن أحداث هذا العام. وإذا ما استخدم ولو جزء صغير من الإنفاق العسكري المفرط في العالم للاستثمار في إدارة الصحة العالمية، وضخ أموال جديدة في البلدان النامية، وسد الفجوة الرقمية، وتمكين الفتيات والنساء اقتصاديا وسياسيا، وتمويل الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومرن، يمكننا أن نقول بفخر إن جيلنا كان قادرا على اتخاذ قرارات لصالح الأمن البشري.

وبالنسبة لكوستاريكا، من الواضح أنها ليست مشكلة موارد شحيحة، بل هي مشكلة أولويات - الأولويات التي ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أكبر منتجي الأسلحة في العالم، أن يساعدوا في إعادة توجيهها على ضوء المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه سنة حاسمة للنهوض بمساواة المرأة وتمكينها في ميدان السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العاشرة للقرار ٦٥/٦٩ بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، تدعو كوستاريكا إلى مضاعفة الجهود للحفاظ على ذلك الزخم الواعد.

ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة في جميع عمليات نزع السلاح، بما في ذلك

وما فتئت منغوليا ملتزمة دائما بتقديم مساهمتها في صون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في شمال شرق آسيا. ويهدف تيسير التكامل الاقتصادي، وتطوير الهياكل الأساسية المشتركة، واستخدام موارد الطاقة، وحماية البيئة، والتعاون في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بدأت منغوليا حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا في عام ٢٠١٤. ويجب إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتسوية المسائل المعلقة في المنطقة سلميا من خلال المحادثات والحوار.

وستواصل منغوليا جهودها للمساعدة في قيادة الطريق صوب عالم أكثر سلاما وازدهارا من خلال مواصلة تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أعلن أن وفدنا سيقدم مشروع قرار كل سنتين، معنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" (A/C.1/75/L.13). ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتأييد إجماعي، كما كان الحال في السنوات السابقة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلى بالبيان التالي نيابة عن رئيس وفدنا، السيد فلاديمير يريماكوف.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم خلال هذه السنة التي توافق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين. ونتمنى لكم كل التوفيق في قيادتكم للجنة الأولى خلال هذه الأوقات الصعبة، حيث نواصل جميعا العمل في ظل الظروف الاستثنائية التي يفرضها وباء فيروس كورونا والقيود غير المسبوقة على أنشطتنا في مقر الأمم المتحدة. ولكم أن تطمئنوا إلى تعاون الوفد الروسي البناء.

ونود أن نعزز جهود جميع الأعضاء حتى لا نفرقنا المصيبة المشتركة التي حلت بالبشرية، بل نلزمنا بدلا من ذلك بإيجاد طرق مقبولة للطرفين للحد من التوترات الدولية ومنع تفاقم التهديدات والتحديات القائمة وظهور تهديدات وتحديات جديدة. ومن المهم التغلب على النقص الحاد في الثقة الذي تراكم في السنوات الأخيرة، والمخاطر

احتل بالذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ. بيد أننا، من ناحية أخرى، قد نرى ذلك التأجيل فرصة لاستخدام الوقت في السعي إلى أرضية مشتركة بين الدول. ومنغوليا على ثقة من أن المجتمع الدولي، حتى في هذه الأوقات غير المسبوقة، سيحقق بصورة جماعية نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في العام المقبل، لأنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا جميعا أن ننقذ على خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما رئيسيا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولهذا، تعمل منغوليا حاليا كمنسق للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، المقرر عقده في نيويورك بالتزامن مع المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وأنا واثق من أن الدول الأعضاء ستعمل عن كثب لتحقيق نتيجة بناءة للمؤتمر.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. لقد كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية اتفاقية تاريخية، حيث وضعت قاعدة قوية ضد استخدام الأمراض كسلاح وحظرت فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. غير أن هذا الوباء العالمي، فضلا عن التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا، يتطلب من المجتمع الدولي العمل معا لتحسين الأمن البيولوجي والتأهب له والحفاظ على مجتمعات سلمية وصحية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد مؤتمر استعراضي مجد للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٢١.

وتعترف منغوليا بمؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح. ونثني على أعضاء مؤتمر نزع السلاح لنهجهم الجماعي، الذي أدى إلى اعتماد التقرير السنوي على الرغم من الظروف الاستثنائية المتعلقة بوباء فيروس كورونا. غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لكسر الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن يبدي جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الإرادة السياسية اللازمة لضمان بدء عمله الموضوعي.

مُسبقة وندعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو نفس الحذو دون تأخير مصطنع للعملية. وسيشكل التمديد خطوة معقولة إلى الأمام من شأنها أن تُوفّر لنا الوقت للنظر في النهج المقبلة لتحديد الأسلحة.

وفي سياق انهيار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى الذي تسبب فيه الأمريكيون، تعهدت روسيا من جانب واحد بعدم نشر صواريخ أرضية متوسطة أو أقصر مدى في تلك المناطق من العالم إلى أن يتم نشر الأنظمة المقابلة للولايات المتحدة هناك. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم جهودنا لمنع نشر قذائف جديدة في مناطق مختلفة من العالم، والالتزام بسياسة بناءة ومتوازنة تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

ولا يزال نزع السلاح النووي إحدى الأولويات المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ونحن ملتزمون بالهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ونسهم إسهاما عمليا ملموسا في تحقيق تلك الغاية. ولا شك في أن نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج تدريجي يقوم على مبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة للجميع، مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

لقد حان الوقت للنظر بجدية في كيفية زيادة تعددية الأطراف في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي لجميع الدول ذات القدرات النووية العسكرية أن تشارك في الحوار تحقيقا لتلك الغاية، الأمر الذي يتطلب نهجا قائما على توافق الآراء دون إكراه. ومن الضروري أيضا إيلاء الاعتبار المنصف والمتبادل لمصالح جميع الأطراف.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو الصك الدولي الرئيسي الملزم قانونا في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهو ركيزة من ركائز النظام العالمي الحديث. وينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تبذل قصارى جهدها لضمان أن تسهم نتائج المؤتمر الاستعراضي المقبل في تعزيز المعاهدة، بدلا من تكثيف التناقضات في إطارها.

المتزايدة بشكل حاد لسباق التسلح المزعزع للاستقرار، والاتجاه الخطير صوب المواجهة العسكرية في مختلف أنحاء العالم.

وهناك حاجة إلى عكس مسار الأعمال التدميرية المتعمدة الناشئة عن أنانية السياسة الخارجية لدولة واحدة، والتي تهدف إلى تفكيك نظام الاتفاقات الدولية الذي تم بناؤه بعناية. وهذا النظام هو إنجازنا المشترك، وقد كفل صون السلام والأمن الدوليين على نحو موثوق به لعقود عديدة. وكان من أحدث التطورات السلبية التي تقوض الأمن الإقليمي قرار الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الأجواء المفتوحة بذريعة زائفة لانتهاكات روسيا المزعومة لتلك المعاهدة. ونحن نستكشف جميع الخيارات الممكنة لحل تلك الحالة. وستتوقف سياستنا المستقبلية على تصرفات شركائنا.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة وحلفاءها يواصلون تشديد مواقفهم العقائدية في مجال الدفاع والأمن، مما يجعلهم أكثر عدوانية. ودور الأسلحة النووية آخذ في الازدياد مع تخفيض عتبة استخدامها، بينما يجري تطوير وتنفيذ برامج الأسلحة ذات الصلة. ويجري العمل بنشاط على فرض نهج جديد يتسم بالتشدد والتنافسية، لا يؤدي إلا إلى تعزيز جو انعدام الثقة والحد من إمكانية التنبؤ، لا سيما في مجال القذائف النووية.

وعلى خلاف الولايات المتحدة، يدرك الاتحاد الروسي مسؤوليته عن الأمن الدولي وعن الاستقرار العالمي والإقليمي. ونحن نواصل السعي نحو الحفاظ على السلام ونعتقد أنه يجب وضع حد للترويج لنماذج المواجهة التي تسعى إلى تغيير النماذج القائمة للعلاقات الدولية استنادا إلى "إلى مفهومي "التنافس بين القوى العظمى" و "إلى سلام الذي تدعمه القوة". ونعمل بشكل صريح وثابت على تشجيع المبادرات والتدابير السياسية والدبلوماسية الرامية إلى منع تدهور ضمانات الأمن والاستقرار القائمة والحفاظ على هيكل تحديد الأسلحة وتعزيزه.

ومن بين أكثر الأهداف إلحاحا في هذا الصدد تمديد المعاهدة الروسية - الأمريكية الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة). ونحن مستعدون لهذا التمديد دون شروط

مبادئ وإجراءات آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي لم يتم استعراضها منذ إقرارها في عام ١٩٩٠. ونعتمد تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع (A/C.1/75/L.65) لكي ينظر فيه الأعضاء، ونعول على دعمهم ومشاركتهم في تقديمه.

إن الأنشطة الرامية إلى تحقيق الهيمنة والتفوق العسكري وحتى التفوق التام في الفضاء الخارجي هي أنشطة مدمرة للغاية. ووفقاً لمذاهب الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى ومنظمة حلف شمال الأطلسي ككل، يُنظر إلى الفضاء الخارجي بصورة متزايدة على أنه ساحة للقيام بعمليات عسكرية، بما فيها العمليات ذات الطابع الهجومي. وفي الوقت نفسه، تحاول تلك المجموعة من البلدان، باستخفاف، هنا في الأمم المتحدة بدء مناقشة بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وينبغي ألا نخدعنا هذه الإجراءات المخادعة.

وبغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نحتاج إلى معاهدة ملزمة قانوناً تشارك فيها جميع الدول التي تتراد الفضاء، وتتص على حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. والخطوة الهامة إلى الأمام في هذا الصدد هي مبادرة دولية للالتزام السياسي بعدم البدء في نشر الأسلحة في الفضاء. وسنقدم مشروع قرار بشأن تلك المسألة (A/C.1/75/L.62)، فضلاً عن مشروع قرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/75/L.66). ونتطلع إلى دعم الأعضاء ومشاركتهم في التقديم في هذا الصدد.

ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي هو أحد المجالات ذات الأولوية في نشاطنا الدبلوماسي في الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، وبفضل جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، أنشئت تحت رعاية المنظمة أول آلية تفاوض شاملة وديمقراطية وشفافة حقاً في هذا المجال. ومع انتهاء ولاية الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية في آذار/مارس ٢٠٢١، فإن هدفنا

وتولي روسيا أهمية كبيرة لإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وتوفير ضمانات أمنية للدول التي أبرمت اتفاقات بشأن هذه المناطق، والتزمت بنص وروح هذه الاتفاقات. ونحن نؤيد التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥. ونؤكد من جديد التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ومما يؤسف له أن هذا الإنجاز - الذي تنقسمه جميع البلدان - قد تعرض للخطر بسبب قرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة. إن بيانات دعوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعادة الفرض المزعوم لجزاءات مجلس الأمن على إيران التي سبق رفعها كاذبة وغير مسؤولة. وكما هو معروف، رفض أعضاء مجلس الأمن الآخرون المزاعم غير المشروعة التي وجهتها الولايات المتحدة. وفشلت سياسة الضغط الأقصى.

وما فتئت روسيا تدعو إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وإلى الامتنال الصارم من جانب جميع الأطراف لالتزاماتها الأساسية بموجب المعاهدة. ونؤيد تأييداً تاماً النظم الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية، وندعو باستمرار إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيزها.

إن الحالة غير المقبولة على الإطلاق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تدعو إلى القلق الشديد. وقد أدت رغبة بعض الدول في التلاعب بعمل ذلك الهيكل المتعدد الأطراف الذي كان ناجحاً في وقت ما لخدمة مصالحها الجيوسياسية إلى انقسام فعلي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نعتبر تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية هدفاً ذا أولوية للمجتمع الدولي، ونشجع على دعم المبادرات الروسية الرامية لتعزيز الإطار المؤسسي للاتفاقية. ونشدد على ضرورة تحديث

والنسخة الكاملة من بياني ستكون متاحة على بوابة البيانات الإلكترونية eStatements.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم وأعضاء المكتب دعم وفدي الكامل لنجاح اللجنة.

يشكل وباء فيروس كورونا عائقا كبيرا أمام السلام والأمن الدوليين. وما فتئت الشكوك المحيطة بهذا الوباء العالمي تُجهد عمل النظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتهدد الآثار البعيدة المدى لهذه الجائحة التقدم الذي أحرز في بناء السلام بشق الأنفس.

غير أن جائحة فيروس كورونا ذكرتنا في الوقت نفسه أيضا بالحاجة الملحة إلى استجابة منسقة عالميا. وكما قال رئيس جمهورية كوريا مون جيه - إن في خطابه في المناقشة العامة للجمعية العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر:

”لم يعد بوسع بلد واحد أن يدير بمفرده المسائل الأمنية الشاملة برمتها. وبما أن حماية السلام في بلد واحد وإنقاذ حياة شخص واحد يتطلبان الآن تعاوننا يتجاوز الحدود، فإننا بحاجة إلى أن نجهز أنفسنا ببنية أمنية متعددة الأطراف.“ (انظر A/75/PV.4، المرفق العاشر)

وفي هذا الصدد، بادرت جمهورية كوريا وكندا والدانمرك وقطر وسيراليون إلى تكوين مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي. وسنواصل التعاون مع المجتمع الدولي بروح توجيهية من تعددية الأطراف والتضامن للتصدي للتحديات الأمنية العالمية الهائلة التي نواجهها الآن.

إن العالم الخالي من الأسلحة النووية هو طموح تتشاطره بين البشرية جمعاء، ومع ذلك فإن احتمال استخدام الأسلحة النووية، سواء كان عمدا أو بطريق الصدفة أو سوء التقدير، يظل أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من أجل

الأساسي هو الحفاظ على شكل المناقشة وضمن استمرار عملية التفاوض الدولية بشأن أمن المعلومات في الأمم المتحدة.

وتحقيقا لتلك الغاية، سنقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين مشروع قرار مستكمل (A/C.1/75/L.8) يستند إلى مشروع القرار التقليدي بشأن تلك المسألة الذي قدمته روسيا، والذي ينص على عقد فريق عامل مفتوح العضوية جديد في عام ٢٠٢١ لمدة خمس سنوات دون تغيير الولاية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم مبادرتنا والمشاركة في تقديم مشروع القرار. وهناك حاجة متزايدة إلى توحيد المجتمع الدولي حول جدول أعمال بناء من أجل زيادة استقرار النظام الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وسييسر إنجاز هذه المهمة بتعزيز الهيكل القائم ووضع نظم جديدة للمعاهدات على أساس توافق الآراء في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وسنقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة (A/C.1/75/L.64) في اللجنة الأولى. ومن شأن اعتماده أن يشكل إسهاما مهما في تهيئة الظروف المؤاتية لعقد عدد من الأحداث الهامة بنجاح في عام ٢٠٢١، مثل المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة ستارت الجديدة، في جملة أمور. ونأمل مرة أخرى في تأييد الأعضاء الشامل لمشروع القرار ومشاركتهم في تقديمه.

وسيكون من المفيد للغاية لنا جميعا، خلال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نتذكر المنشأ الذي يؤكد أهمية الحفاظ على الحياة، وأن نتخلى عن نهج المواجهة، ونعود إلى التعاون المثمر وعلى قدم المساواة بشأن كامل مجموعة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وندعو البلد المضيف بصفة خاصة إلى أن يمثل بشكل صارم لالتزاماته ويكفل وصول جميع الوفود لحضور الاجتماعات في المقر في نيويورك دون عوائق ودون تمييز. وتقترح روسيا جدول أعمال بناء وموحد، ونعول على دعم جميع الدول في هذا الصدد.

الشعبية الديمقراطية والصين واليابان ومنغوليا وجمهورية كوريا تحقيقاً لهذه الغاية (انظر A/75/PV.4، المرفق العاشر).

كما دعا الرئيس مون إلى دعم المجتمع الدولي لإعلان نهاية الحرب في شبه الجزيرة الكورية. ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لدعم المجتمع الدولي المستمر لعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية.

لقد شهد المجتمع الدولي، للأسف، استخداماً متكرراً للأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم، حتى في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في سوريا وأماكن أخرى. وهذه مسألة تثير بالغ القلق. وتدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات الممكنة، أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت، ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف.

وفي الوقت نفسه، فإن نقشي كوفيد-19 في العالم مؤخرًا يوفر نظرة ثاقبة على حجم الدمار والتعطيل الذي قد يتسبب فيه الاستخدام المحتمل للأسلحة البيولوجية. وعليه، تكرر جمهورية كوريا دعمها للآليات المنصوص عليها في المعاهدات ذات الصلة ومن خلال الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي حين أن الأسلحة النووية تشكل تهديداً وجودياً، ينبغي ألا نغفل تهديد الأسلحة التقليدية، بالنظر إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال هي الأسلحة المفضلة في الصراعات المسلحة والعنف في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، كانت معاهدة تجارة الأسلحة إنجازاً بارزاً نحو تعزيز تجارة الأسلحة بصورة جيدة التنظيم وقانونية، مع منع الاتجار بها وتحويلها بصورة غير مشروعة. وكانت جمهورية كوريا دائماً، ولا تزال من مؤيديها بشدة.

وجمهورية كوريا ملتزمة التزاماً تاماً أيضاً بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تقيم توازناً بين الشواغل الأمنية والاعتبارات الإنسانية. ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزه فريق

العودة إلى المسار الصحيح صوب عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار فرصة قيمة لإعادة تأكيد التزاماتنا بالمعاهدة.

ومن الأمور الجوهرية أيضاً بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر وكذلك التذكير ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب أيضاً بكل الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم المشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي هذا الصدد، وبوصفنا أحد رؤسائها المشاركين، نؤيد تأييداً تاماً مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي. ونرحب أيضاً بمبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي تعتمد نهجاً عملياً.

كان إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إحدى المسائل الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ولكن للأسف، توقفت عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية لفترة من الوقت. ومع ذلك، ينبغي ألا نقلل من شأن الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها بين قادة جمهورية كوريا والولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٨ لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

ولا يزال تصميم حكومة بلادي على دفع عملية السلام ثابتاً، ونأمل مخلصين أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات وأن يتسنى إحراز تقدم للبناء على الاختراقات التي حققناها معا بشق الأنفس.

وفي هذا الصدد، اقترحت حكومة بلادي التعاون بين الكوريتين لمكافحة كوفيد-19 والأوبئة في المستقبل. وخلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس مون جيه - إن في الجمعية العامة في الشهر الماضي، اقترح أيضاً إطلاق مبادرة للتعاون في شمال شرق آسيا لمكافحة الأمراض المعدية والصحة العامة، من شأنها أن تجمع بين جمهورية كوريا

السلاح، شاركت بنجاح في كانون الثاني/يناير في استضافة فعالية لتوعية الشباب بشأن موضوع "٧٤ عاما من نزع السلاح النووي وإسهام الشباب بعد عام ٢٠٢٠".

ومؤتمر نموذج الشباب لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، المعقود في تموز/يوليه، مثال آخر على مبادرة كوريا. كما دعمت حكومة جمهورية كوريا تدشين موقع الشباب ٤ لنزع السلاح على شبكة الإنترنت، وهو منصة دينامية مكرسة للمشاركة التفاعلية للشباب في هذا المجال الهام. وستواصل جمهورية كوريا دعم مشاركة الشباب في المناقشات الرئيسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، سيدي الرئيس، فإننا نثق بأن الدول الأعضاء ستجتمع تحت قيادتكم القادرة لمعالجة تلك المجالات ذات الاهتمام الملح. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بالإسهام بنشاط في أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة وما بعدها.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق من أن رئاستكم القادرة ستوجه عمل اللجنة إلى النجاح.

إنها رغبة البشرية العزيزة منذ زمن طويل في أن تعيش حياة متناغمة ومستقرة في عالم يسوده السلام خال من الحروب. وعلى الرغم من دعوة المجتمع الدولي إلى نزع السلاح، فإن الواقع الحالي يتجه، على العكس من ذلك، نحو تكديس الأسلحة، وتزايد العوامل المزعزعة للاستقرار التي تهدد السلام والأمن العالميين. واستمرار تعطيل الآليات القانونية لنزع السلاح النووي وعدم وجود نظام للمراقبة عبر الحدود للتدريبات العسكرية يؤدي إلى زيادة خطر نشوب نزاع عرضي بسبب سوء الفهم والخطأ. إن سباق التسلح بين الدول العالمية، فضلا عن اختبارات المتطورة للأسلحة ومناوراتها العسكرية، يثير قلقا عميقا في المجتمع الدولي.

الخبراء الحكوميين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية الـ ١١. ونأمل أن تستمر الجهود الجماعية من خلال عملية فريق الخبراء الحكوميين إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأطر المعيارية والعملية المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة.

إن ضمان بيئة سلمية وأمنة ومستدامة للفضاء الخارجي مهمة عالمية عاجلة. وجمهورية كوريا، بوصفها دولة مرتادة للفضاء، تلتزم التزاماً تاماً وثابتاً بذلك الهدف المشترك. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتباع نهج تدريجي وواقعي هو وحده الذي سيقودنا إلى هدفنا النهائي. ونرحب بالجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين بشأن اتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز جهوده لتحديد تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلا عن التوصل إلى فهم مشترك بشأن السلوك المسؤول في أنشطة الفضاء الخارجي.

وجمهورية كوريا ملتزمة أيضا بتعزيز فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن ارتياده وسلمي. ونحن نقدر الجهود الجارية في مجال الأمن السيبراني في شكل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ونأمل مخلصين أن يحقق هذان الفريقان نتائج هامة ومثمرة. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة بنشاط في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء.

إن تمكين الشباب في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار له مغزاه لا من حيث تعزيز التنوع فحسب، بل والأهم من ذلك، من حيث رعاية الخبراء الشباب الذين سيقودون جهودنا الجماعية في المستقبل. وفي العام الماضي، وكجزء من إسهامنا في تلك الجهود، شاركت جمهورية كوريا في تقديم القرار ٧٤/٦٤ بشأن تمكين الشباب وإشراكهم وتعليمهم. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع

وفي ظل الظروف الراهنة، يكمن الضمان الأساسي للأمن الوطني والتنمية في وجود قدرات قوية للدفاع عن النفس. ونحن نملك رادعا دفاعيا ذاتيا للدفاع عن أنفسنا بشكل موثوق به ضد أي شكل من أشكال الضغط الشديد أو التهديد العسكري أو الابتزاز من قبل القوى المعادية. ولن نتوقف ولو للحظة واحدة على الطريق نحو بناء أقوى القدرات الدفاعية، التي لا ينبغي لأحد أن يجروا على تحديها.

وتظل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في معارضتها للأسلحة البيولوجية والكيميائية.

كما أننا نعارض سباق التسلح في الفضاء الخارجي، نظرا لاعتقادنا أنه ينبغي ألا يستخدم الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية. ونؤكد من جديد ضرورة إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تحظر عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه في وقت مبكر.

وفي الختام، ستتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط مع جميع البلدان الصديقة بروح النوايا الحسنة، وفقا لموقفنا الثابت بشأن الإسهام في صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي سائر أنحاء العالم.

السيد زيلينراث (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا.

إضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، ترغب هولندا في الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إننا نعيش اليوم في عالم يزداد فيه تعدد الأقطاب ويستمر ظهور تكنولوجيات جديدة ومُربكة. ويمكن أن يكون لهذه التطورات تداعيات مزعجة على البيئة الأمنية الدولية، التي تواجه تحديات إضافية نتيجة للعواقب البعيدة المدى لوباء فيروس كورونا. لقد ارتقى المجتمع الدولي ومؤسساتنا إلى مستوى التحدي الذي يشكله الوباء بطريقة نشيد بها.

ولكن، في الوقت نفسه، يجب ألا تقع تعددية الأطراف وعدم الانتشار - ونزع السلاح على وجه الخصوص - ضحية للوباء. ويبقى

وفي العام الماضي، تم إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي حظرت امتلاك أكبر القوى النووية في العالم للأسلحة النووية التكتيكية. وفي هذا العام، أصبحت معاهدة الأجواء المفتوحة، التي أسهمت في بناء الثقة وضمان الشفافية في العقود التي تلت الحرب الباردة، في خطر. ومعاهدة ستارت الجديدة، التي تنتهي في شباط/فبراير من العام المقبل، ليس لديها سوى فرصة ضئيلة جدا للتمديد، بسبب تضارب المواقف بين الأطراف المعنية. ويجري استغلالها كأداة سياسية، وقد انحرفت عن هدفها الأصلي المتمثل في نزع السلاح النووي.

ولتحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي للبلدان التي لديها أكبر ترسانات نووية أن تأخذ زمام المبادرة في تفكيك وسحب أي أسلحة نووية تنتشر خارج أراضيها. إن المواجهة والتنافس على بسط النفوذ العسكري واكتساب ميزة استراتيجية في آسيا وحولها أصبحت تمثل تهديداً أكثر خطورة من أي وقت مضى، مما يعرقل التنمية السلمية لبلدان المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تُسارع اليابان إلى تحويل نفسها إلى قوة عسكرية، وتفسر دستورها الحالي تفسيراً واسعاً وتسعى إلى تكديس الأسلحة وإرسال قوات إلى الخارج خارج حدود الدفاع عن النفس. وقد أدى سلوك اليابان المتهور إلى إثارة التخوف واليقظة الواجبين من جانب البلدان المجاورة لها.

ويشدد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنه لا ينبغي التفاوض عن أي محاولة لإشعال حرب باردة جديدة وإطلاق سباق عالمي للتسلح، لأنها إهانة للتطلع المشترك للبشرية إلى عالم يسوده السلام.

وفي هذا العام، وحتى في خضم الاضطراب الناجم عن انتشار الوباء، استمرت أعمال العداء السافرة التي تهدد السلام في النصف الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك المناورات العسكرية المشتركة ذات الطابع الاستفزازي والإدخال المستمر للعتاد العسكري الحديث من الخارج.

وتتابع هولندا عن كثب الحوار الاستراتيجي بشأن معاهدة ستارت الجديدة الذي يعقد في فيينا وهلسنكي بين الولايات المتحدة وروسيا. ونحن نشاطر الولايات المتحدة رؤيتها بأن هناك حاجة إلى اتفاق أكثر طموحا لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي في المستقبل. وتمديد معاهدة ستارت الجديدة خطوة أولى هامة. وندعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما روسيا والصين، إلى المشاركة في هذا الصدد.

إن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يعزز خطة العمل الشاملة المشتركة، يتعرض اليوم لضغوط متزايدة. ويجب أن يظل البرنامج النووي الإيراني تحت رقابة دولية صارمة. وندعو جميع الأطراف المتبقية إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولا يمكننا أن نقبل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كقوة نووية. وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط عليها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال للجزاءات من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع مواصلة الحوار.

ويجب أن نتمسك بالقاعدة العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وهولندا تدين الهجوم الأخير على أليكسي نافالني بغاز الأعصاب. ونتشاطر استنتاج ألمانيا وفرنسا بأنه لا يوجد تفسير معقول آخر لتسمم السيد نافالني غير تورط روسيا ومسؤوليتها.

ونحن ندين سورية لاستخدامها الأسلحة الكيميائية ونحثها على الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهولندا على ثقة تامة بالكفاءة المهنية والنزاهة والموضوعية للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها التقنية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فقد أظهرت لنا أزمة كوفيد-١٩ بوضوح الأخطار الجسيمة للتهديدات البيولوجية. وتأسف هولندا لعدم دفع المساهمات لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحن ملتزمون بتعزيز الاتفاقية وتنفيذها من خلال تدابير بناء الثقة واستعراض الأقران

من مسؤوليتنا تحديد أهداف جديدة من أجل التصدي للتحديات الراهنة. وفي العام الماضي، شهدنا زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وفي هذا العام، تتعرض خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران لضغوط هائلة. واتفاقية الأسلحة الكيميائية تحت الضغط، حيث أن الأسلحة الكيميائية تستخدم من قبل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول حتى عهد قريب، كما في حالة أليكسي نافالني.

ولا يمكن التصدي لهذه التحديات وغيرها بنجاح إلا إذا استخدمنا أنجع أدواتنا المتاحة، ألا وهي التعاون المتعدد الأطراف. وقد بين لنا الوباء بجلاء أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك إلا معاً. وكما لاحظ رئيس وزرائنا، السيد مارك روت، في ملاحظاته أمام الجمعية العامة هذا العام،

”[يجب] أن تتحمل جميع البلدان المسؤولية عن حسن سير عمل النظام المتعدد الأطراف؛ وتنتهج نهجا بناءً، وتقي بالاتفاقات التي أبرمتها وتحترم القانون الدولي.“ (انظر A/75/PV.10، المرفق الخامس)

أولاً، أود أن أتناول بالتفصيل عدداً من المسائل في مجال أسلحة الدمار الشامل.

إن هولندا ما فتئت تلتزم بقوة بتعزيز وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وسنسهم بنشاط في تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار من خلال نائبنا لرئيس المؤتمر ورؤاستنا للجنة الرئيسية الثالثة.

وما زلنا نشارك أيضاً في المواضيع التي تعطي مضمونا للالتزاماتنا بمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتوقيع والتصديق على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، ومواصلة تطوير مفاهيم مثل الحد من المخاطر النووية والتحقق منها. ونشجع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على الدخول في حوار هادف وبناء بشأن تلك المسائل.

المضادة للسوائل ذات الصعود المباشر، فضلا عن التلاعب المتمدد في المدار وغير ذلك من عمليات التجاور.

والتعاون الدولي بشأن أمن الفضاء أمر بالغ الأهمية، ويجب أن نضمن ألا يؤدي الطابع المتأصل في الاستخدام المزدوج لأي نشاط فضائي إلى وقوع الحوادث أو سوء الفهم أو سوء الاتصال أو سوء التقدير. ونعتبر أن تدابير الشفافية وبناء الثقة في ذلك المجال خطوة أولى هامة نحو تعزيز الإطار المعياري والقانوني الحالي.

ثالثا، فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ينبغي أن يكون العدد الهائل من الخسائر البشرية التي تسببها تلك الأسلحة بمثابة تذكير بالحاجة إلى العمل الجماعي. وهولندا، بصفتها رئيس الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تود أن تسلط الضوء على الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الأسلحة التقليدية، وتغتتم هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى ذلك الصك الهام إلى أن تفعل ذلك.

وترى هولندا أنه، على الرغم من الظروف التي يفرضها وباء فيروس كورونا، من الأهمية بمكان أن نواصل تبادل الآراء وأفضل الممارسات ومعالجة المسائل العاجلة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، مثل التعاون على مكافحة تهديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة بموجب بروتوكولها الثاني المعدل، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب بموجب بروتوكولها الخامس.

إن زيادة عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد، ولا سيما تلك الألغام ذات الطابع المرتجل، تذكر بأن هذه الأسلحة لا ينبغي أبدا أن تستخدمها أي دولة أو جهة فاعلة من غير الدول على حد سواء. وتؤيد هولندا تأييدا تاما اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وستسهم بنشاط في تنفيذها، بما في ذلك خطة عمل أوصلو التي اعتمدت مؤخرا. ونتطلع إلى رئاسة الاتفاقية عندما نستضيف اجتماع الدول الأطراف في هولندا في عام ٢٠٢١.

وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لهذا العام، تشدد هولندا على أهمية إضفاء الطابع العالمي

بغية تحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية على الصعيد العالمي.

ثانيا، فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، يأتي الفضاء الإلكتروني والنكاء الاصطناعي والتطورات التكنولوجية في الفضاء الخارجي بالعديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذه التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام يمكن أن تولد تحديات أمنية أيضا. ونحن بحاجة إلى مشاركة جماعية لمعالجة التطورات في الفضاء الإلكتروني، وهو ما تعتقد هولندا اعتقادا راسخا أنه يمكن القيام بها بأقصى قدر من الفعالية من خلال تنفيذ الإطار المعياري الحالي والتقييد به. وتدعم هولندا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لتهديدات الأمن السيبراني في كل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهوؤ بسلكوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

ونحن بحاجة إلى نهج عملي وشامل يسمح للفريق العامل وفريق الخبراء الحكوميين بأن يكمل عمل كل منهما الآخر ويعززهما. ويمكن لبرنامج العمل المقترح مؤخرًا أن يوفر سبيلاً واعدًا للمضي قدماً في عملية دائمة ومرنة وشاملة للجميع للاستفادة من نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين.

وتكرر هولندا أيضاً تأكيد الدور الأساسي لتعددية الأطراف فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التحكم، بالإشارة إلى إحراز تقدم جيد في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة في عام ٢٠١٩. وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية في عام ٢٠٢١، ينبغي أن تمضي المناقشات قدماً حتى نتمكن من مواصلة إحراز تقدم بشأن مسائل مثل التفاعل بين الإنسان والآلة.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تشعر هولندا بقلق عميق إزاء تزايد عدد التهديدات المتمدة التي صاحبت نهجاً جديدة في مجال الفضاء، بما في ذلك النظم الأرضية مثل أجهزة التشويش والأسلحة

وبعد أن أدليت بالفعل ببيان باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض المسائل الرئيسية من منظور وطني.

إن أزمة مرض الفيروس التاجي الحالية هي تذكير صارخ بأن التحديات العالمية تتطلب استجابة عالمية وانفتاحا وشفافية. ونأمل أن توجه هذه التجربة تعاوننا لمواجهة التوترات المتزايدة وعدم الثقة وعدم الامتثال التي تحدث بشكل متزايد جدول الأعمال العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي المجال النووي، نحتاج إلى حماية بعض الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية الرئيسية التي أخرجتنا من سباق التسلح المهدر في الحرب الباردة، وليس أقلها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة ستارت الجديدة، وهما قيد الاستعراض.

وبعد تأجيل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ينبغي لنا أن نستفيد من الوقت لإعداد الجسور وبناءها على نحو أفضل. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار فعالة في منع انتشار الأسلحة النووية، مع كفاءة فوائد التكنولوجيا النووية للاستخدام المدني. وعلينا أن نمضي قدما وأن نعزز الركيزة الثالثة للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي. ويتعين علينا جميعا أن نبذل جهدا إضافيا لتنفيذ مادتها السادسة.

وتؤدي معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) دورا حاسما في الاستقرار الدولي، وتحد من عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية، وبالتالي توفر تدابير لبناء الثقة لصالح الجميع. ونتطلع إلى نتائج إيجابية للحوار بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن التوازن الاستراتيجي، بما في ذلك تمديد معاهدة ستارت الجديدة. ونشجع الصين أيضا على المشاركة مع روسيا والولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وينبغي الاستفادة الكاملة من الآليات والاتفاقات الأخرى، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي توفر نظاما للتحقق يعزز الثقة والشفافية ويحظى بدعم واسع النطاق من أعضاء الأمم

على الاتفاقية وتنفيذها. ولا يمكننا التمسك بالقاعدة المتعلقة بعدم استخدام الذخائر العنقودية إلا من خلال عملنا في الاتفاقية.

ونؤكد أهمية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى الانضمام إلى تلك المعاهدة، وهي صكنا الدولي الوحيد الملزم قانونا لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تدعو هولندا الدول إلى منع الاتجار غير المشروع بها ومكافحته والقضاء عليه.

وأخيرا، ينبغي أن نعمل على تحسين وتحديث آلياتنا لنزع السلاح. ومن الحقائق المحزنة أن المؤتمر ذاته الذي أنتج معاهدات حيوية متعددة الأطراف لنزع السلاح لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على سبيل المثال. ومسؤوليتنا المشتركة هي ضمان أن تعمل آلية نزع السلاح بفعالية. إن الوضع المالي الضعيف لاتفاقيات نزع السلاح يثير قلقنا الشديد، لأن عدم وجود أموال يعني عدم عقد اجتماعات ولا دعم للتنفيذ. ونحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه تلك الصكوك بالكامل وفي الوقت المحدد.

وفي الختام، تعتقد هولندا اعتقادا راسخا بأن التعاون المتعدد الأطراف أمر حاسم الأهمية من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تنتظرنا. ولا ينبغي أن نأخذ أمننا على أنه أمر مفروغ منه. وفي عالم اليوم يترجم ذلك إلى التواصل مع البلدان الأخرى طلبا للمساعدة، وتبادل المعلومات والمعرفة على نحو متعدد الأطراف، والحفاظ على حوار مفتوح.

السيد فالتيسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أشارك الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأتمنى لكم كل التوفيق خلال هذه الدورة.

للاستعراض في العام المقبل. وقد أصبحت الحاجة إلى استعراض تنفيذها أكثر إلحاحاً في ضوء التقدم السريع في مجال التكنولوجيا الحيوية والحالة الوبائية الراهنة.

والحاجة الملحة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عندما يتعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل أمر لا جدال فيه. ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب العمل في ميدان نزع السلاح التقليدي وتكنولوجيا الأسلحة السريعة النشوء. إن الحفاظ على المعاهدات والمبادرات في مجال الأسلحة التقليدية وإضفاء الطابع العالمي عليها وتطويرها لا يقل أهمية بالنسبة للأمن العالمي والتنمية المستدامة.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوض السلام والتنمية وحقوق الإنسان. والتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمر أساسي لعكس مسار ذلك الاتجاه السلبي، الذي يؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة. وترحب أيسلندا أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه صكوك تحديد الأسلحة تلك في منع العنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع.

وترحب أيسلندا بالنتائج الناجحة لمؤتمر الذكرى السنوية العشرين للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المعقود في أوصلو في العام الماضي، والذي تعزز فيه هدف إقامة عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥ بالتنفيذ القوي. وثمة خطوة هامة أخرى في الاتجاه الصحيح هي محاولة التصدي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهو ما تدعمه أيسلندا بقوة.

وفي الأشهر الأخيرة، وفي ظل إغلاق معظم المجتمعات، لم يكن هناك أي شك في الأهمية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات وإمكانية استخدام الإنترنت بالنسبة للأفراد والدول على حد سواء. كما أن نقاط الضعف في أنظمتنا تجعلنا أكثر عرضة للسلوك غير المسؤول والمراقبة والهجمات من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول. ونحن بحاجة إلى تبسيط مختلف مسارات عمل الأمم المتحدة

المتحدة. وينبغي لجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن توقع وتصدق على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في مرفقها ٢. وتؤكد أيسلندا من جديد دعمها القوي لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية زيادة تعزيز ترتيبات عدم الانتشار القائمة.

ومن المؤسف أن نلاحظ استمرار التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأمن العالمي من خلال برنامجها النووي غير القانوني، الذي يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة وأن تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار.

وتؤيد أيسلندا خطة العمل الشاملة المشتركة، ونحث إيران على الامتثال الكامل للاتفاق والوفاء بالتزاماتها، بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي، ينبغي أن نعمل معاً من أجل عالم خال من التهديد الوجودي للأسلحة النووية، والسعى إلى نزع السلاح النووي على أساس نهج تدريجي متبادل ومتوازن ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية قيد الاختبار حالياً بسبب عودة استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الظهور. ولدينا اليوم حالة ماثلة مع مواطن روسي مسموم في بلده - وهو حدث مأساوي يجب التحقيق فيه بدقة دون أي تأخير. واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان، أمر غير مقبول على الإطلاق. وينبغي إجراء تحقيق شامل في جميع هذه الحوادث ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة. وفي هذا الصدد، تثنى أيسلندا بشدة على دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها الجارية في مجال التحقيق، التي تسترشد بالنزاهة والحياد والخبرة المتميزة.

وعند مناقشة أسلحة الدمار الشامل، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، التي ستخضع

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نظراً لأننا يجب أن ننتهي من جلسة اليوم في الساعة ١٨/٠٠، سأعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في ممارسة حق الرد.

ووفقاً للقرار المتخذ في الدورة التنظيمية، ستقتصر المداخلة الأولى على خمس دقائق والثانية على ثلاث دقائق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): الآن للتو، نشر ممثل الولايات المتحدة، في بيانه، فيروسا سياسياً في الأمم المتحدة بمهاجمة الصين وتشويهها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

ولدينا رسالة صارمة للولايات المتحدة: إن تحويل اللوم لن يفيد في التستر على أخطاء مكافحتها لوباء فيروس كورونا، ولن يخدع المجتمع الدولي.

وترفض الصين رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل الولايات المتحدة ضد سياسات الصين المتعلقة بتحديد الأسلحة. وما فتئت الصين تعارض سباق التسلح، بينما تتمسك بتعددية الأطراف، وتنفذ التزاماتها بموجب معاهدات واتفاقيات تحديد الأسلحة ذات الصلة، وتدعم الحوار والتعاون في مجال الأمن.

إن إسهام الصين الإيجابي في الأمن الدولي ونزع السلاح معترف به على نطاق واسع. وسأتناول بشكل شامل موقف الصين في المناقشة العامة التي ستعقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ممارستي لحق الصين في الرد، لدي نقطة واحدة لإثارتها. إن الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد لأمننا واستقرارنا الاستراتيجيين. لماذا؟ إليكم ١٠ حقائق أساسية.

أولاً، هوس الولايات المتحدة بحشد القوات العسكرية. والولايات المتحدة دائماً في المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري. وبلغ إنفاقها العسكري لعام ٢٠١٩ أكثر من ٧٠٠ مليار دولار، وهو ما يمثل قرابة ٤٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العالمي وأكثر من البلدان العشرة التالية مجتمعة.

في مجال الأمن السيبراني والاستقرار والجمع بينها، بالاعتماد على الأطر والمعايير الدولية القائمة. وينبغي لنا أيضاً أن نستكشف أفضل السبل التي يمكننا بها بناء القدرات وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الفضاء الإلكتروني.

وينبغي التصدي بصورة متسقة للتحديات والحدود الجديدة في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك زيادة الأنشطة في الفضاء الخارجي والأسلحة الفتاكة ذاتية التحكم، بالاعتماد على القانون الدولي والقواعد والاتفاقيات الدولية القائمة. وأي ترجمة للاهتمام المتزايد بالأنشطة في الفضاء الخارجي إلى سباق تسلح - أو، في هذا الصدد، تسليح الفضاء - هو أمر غير مقبول.

ويشجعنا عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة بشأن التكنولوجيات الناشئة في ذلك المجال، ولا سيما توافق الآراء الذي توصل إليه بشأن المبادئ التوجيهية الـ ١١. ونأمل أن نرى نتائج ملموسة تستند إلى تلك المبادئ في الوقت المناسب للمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في أواخر عام ٢٠٢١.

ومن دواعي القلق العميق أن العديد من المعاهدات التي تشكل الهيكل العالمي المعقد لنزع السلاح القائم على القواعد تتعرض لضغوط مالية خطيرة. ونحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب المعاهدات ذات الصلة. ولا يمكن للاستثمار في نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار أن يفشل في ظل الظروف الراهنة التي تكتنفها الشكوك فيما يتعلق بالأمن العالمي.

وينبغي اغتنام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة كفرصة لتنشيط جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومن الواضح أننا بحاجة إلى المزيد من الموارد والتفكير الإبداعي والشمولية، ليس أقلها التأكد من أن للمرأة دوراً نشطاً ومتساوياً في تحديد الأسلحة ونزع السلاح تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واسمحوا لي أن أختتم بياني متمنياً لنا جميعاً دورة مثمرة وبناءة.

الجهود الدولية للتحقق من الأنشطة البيولوجية. وهي تقف الآن حبر عثرة أمام تحديد الأسلحة البيولوجية المتعدد الأطراف.

ثامناً، تؤخر الولايات المتحدة تدمير الأسلحة الكيميائية. وباعتبارها الدولة الطرف الوحيدة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لا يزال في حوزتها أسلحة كيميائية، فقد مددت الموعد النهائي لتدمير أسلحتها الكيميائية عدة مرات.

تاسعاً، تعيد الولايات المتحدة إطلاق ما يسمى ببرنامج حرب النجوم. وقد أنشأت قوة فضائية، وأعدت إنشاء قيادة فضائية، وعجلت باختبارات الأسلحة والتدريبات العسكرية في الفضاء الخارجي. وتهدد تلك الأعمال أمن الفضاء الخارجي وتتناقض بشكل خطير مع مبدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

عاشراً، الولايات المتحدة تبني إمبراطورية القرصنة وهي تتخبط في هجمات إلكترونية ضخمة ومخططات للمراقبة من خلال برامج مثل PRISM. كما أنها تطور قدرتها على الحرب الإلكترونية في محاولة للسيطرة على الفضاء الإلكتروني.

وتعطي تلك الحقائق العشر لمحة عن السلوك السلبي للولايات المتحدة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح. وإذا سمح الوقت، يمكنني بالتأكيد تقديم المزيد من الأمثلة.

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف يؤثران على السلم والأمن الدوليين وعلى رفاه جميع البلدان. فالانفرادية والاستثنائية والبلطجة لن تؤدي بنا إلى أي نتيجة. والولايات المتحدة، بوصفها أقوى دولة عسكرية تمتلك أكثر الأسلحة تطوراً في العالم، تتحمل مسؤولية خاصة وأساسية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي ربط سياسة "أمريكا أولاً" بـ "الامتثال أولاً" و"نزع السلاح أولاً" و"التفكيك أولاً".

ونأمل أن تعمل الولايات المتحدة في اللجنة الأولى على نحو يتسم بالتجاوب والصراحة والشفافية مع جميع الأطراف لضمان نجاح الدورة، وتعزيز عملية نزع السلاح، وصون السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، الولايات المتحدة تعود إلى عقلية الحرب الباردة. وفي تقريرها عن استراتيجية الأمن القومي واستعراض الوضع النووي، عرّفت الولايات المتحدة الصين وروسيا بشكل صارخ كمنافسين استراتيجيين، مبالغاً في التهديدات الخارجية ومثيرة للمواجهة بين القوى الكبرى.

ثالثاً، تنتهج الولايات المتحدة نهج الأحادية. وانسحبت من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة، و"غير موقعة" على معاهدة تجارة الأسلحة، واتخذت موقفاً سلبياً إزاء تمديد معاهدة ستارت الجديدة، مما فضح نفعيتها الكاملة فيما يتعلق بالمعاهدات والنظم الثنائية والمتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة.

رابعاً، تسعى الولايات المتحدة إلى التهرب من مسؤولياتها. وما فتئت تقوم بتحديث ترساناتها النووية وتخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية. وهي تتجاهل مسؤوليتها الخاصة عن نزع السلاح النووي بذريعة ما يسمى بالمفاوضات الثلاثية، بل إنها أجرت مؤخراً مناقشات بشأن استئناف التجارب النووية.

خامساً، تقوم الولايات المتحدة بمناورات سياسية. وهي تطبق معايير مزدوجة على انتهاكات عدم الانتشار النووي والجزءات الأحادية الجانب وتستغل القضايا الساخنة، مثل المسألة النووية الإيرانية والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، لخدمة أجندتها الجيوسياسية الخاصة.

سادساً، الولايات المتحدة تعطل توازن القوى الاستراتيجي. وقد نشرت منظومات دفاعية صاروخية في آسيا والمحيط الهادئ وفي وسط أوروبا وشرقها. وهي تخطط لنشر قذائف أرضية متوسطة المدى في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا بهدف تعزيز وجودها العسكري في سعيها إلى الهيمنة الكاملة.

سابعاً، الولايات المتحدة تعرقل تحديد الأسلحة البيولوجية. وهي البلد الوحيد الذي يعرقل استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول يتضمن نظاماً للتحقق من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مما يعوق

ذلك أن تتناول جميع المسائل من منظور الدفاع الوطني. إن السعي إلى الدبلوماسية التماسا للدعم مع إثارة مسألة شبه الجزيرة الكورية لا يؤدي إلى أي نتيجة.

السيد شيبويا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن الادعاءات المتعلقة باليابان لا أساس لها من الصحة. وقد التزمت اليابان بالمبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على سياسة ذات توجه دفاعي حصري بموجب دستورها. ولن تغير اليابان أبدا المسار الذي اتخذته كأمة محبة للسلام.

وينبغي أن تعمل اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معا لإحلال السلام في شمال شرق آسيا عن طريق التغلب على انعدام الثقة المتبادل وتعميق التعاون بينهما.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز.

فيما يتعلق بمرض الفيروس التاجي، أود أن أعلق بالقول إن بيجين كانت لديها فرصة للقيادة فيما يتعلق بالفيروس، ولكنها فشلت. والعالم الآن يتعامل مع هذا الفشل.

والولايات المتحدة تمثل لالتزاماتها. نحن نتحلى بالشفافية؛ الصين ليست كذلك. نحن نحافظ على التزاماتنا بنزع السلاح النووي؛ الصين ليست كذلك. نحن نتحاور بحسن نية؛ الصين ليست كذلك. نحن لسنا الفتوة - بل الصين. واسألوا جيرانها.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفدي الكلمة لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية ردا على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان.

يجب على اليابان أن تضع في اعتبارها أن عليها مسؤولية تاريخية عن تقديم اعتذار صادق والتعويض عن جرائمها السابقة من

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي مضطر إلى أن يأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد فيما يتعلق بالبيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان الأوروبية وكوريا الجنوبية وغيرها. وفدي يرفض تلك البيانات رفضا قاطعا، فهي ذات دوافع سياسية ومتحيزة.

وكما ذكرنا بوضوح، فإن قدراتنا الوطنية للدفاع عن النفس تعمل كقوة رادعة لضمان أمن ومستقبل دولتنا وشعبنا بشكل موثوق به ردا على الابتزاز والتهديدات النووية الخارجية المتزايدة. وبفضل قوتنا الرادعة الموثوقة والفعالة دفاعا عن النفس، لن تكون هناك حرب أخرى في شبه الجزيرة الكورية، ما يكفل سلامة دولتنا ومستقبلها في جميع الأوقات.

ولا تشكل قوتنا الرادعة للدفاع عن النفس أي تهديد على الإطلاق طالما لم ترتكب ضدنا أي استنزافات مسلحة تعديا على سيادتنا، وما دامت حقوقنا محترمة وامتنعت القوات المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن التهريب والابتزاز واتباع سياسة عدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة محبة للسلام، وتاريخيا لم يسبق لها أن ألقت ولو حصاة واحدة على أرض دولة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن قوتنا الرادعة دفاعا عن النفس لا يمكن أبدا أن تشكل تهديدا للبلدان الأوروبية، فهي في عالم بعيد. وبدلا من المطالبة بعالم خال من التهديدات النووية أو تفكيك البرنامج النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، سيكون من المستصوب أن تتخذ تلك البلدان نهجا محايدا وغير متحيز، مع التبصر الصحيح لطبيعة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وموقفنا واضح المعالم: إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تتوقف لحظة واحدة عن زيادة قدراتها الدفاعية الوطنية بشكل مطرد استجابة للضغوط والتهديدات العسكرية المتزايدة. وينبغي لكوريا الجنوبية أن تكف فورا عن جميع التدريبات العسكرية المشتركة وعن استيراد الأسلحة المتطورة، ما يؤدي إلى تقاوم الموقف، وينبغي بدلا من

ومرة أخرى، فإن الادعاءات المتعلقة باليابان لا أساس لها من الصحة. وأود أن أذكر الدول الأعضاء بجهد اليابان المخلص والمتواضع للإسهام في السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي خلال عقود عديدة. وأود أن أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى المشاركة في ذلك النهج التعاوني والعمل معا سعيا إلى مستقبل مشرق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل رفع الجلسة، اسمحوا لي أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين المتداولة للمناقشة العامة ستقفل يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أن تبذل كل جهد ممكن لتسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في هذه القاعة لمواصلة المناقشة العامة، وأناشد جميع الوفود أن تنقيد بالموعد المحدد ليتسنى لنا المضي قدما في عملنا في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

الفئة "أ" ضد الإنسانية. ويجب أن تتحرك فوراً لتصفية الماضي في أقرب وقت ممكن. وعليها أيضا أن تتخلى، دون تأخير، عن خطتها لتكديس الأسلحة بشكل عدواني ومحاولات التوسع في الخارج، مما يقوض السلام والأمن في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق ببيان ممثل الولايات المتحدة، أود التأكيد على أنه منذ تفشي مرض الفيروس التاجي، اتخذت الحكومة الصينية تدابير صارمة للغاية لمكافحة الوباء، فقدمت بذلك إسهاما كبيرا للعالم. والمجتمع الدولي يعترف بإنجازنا.

أما بالنسبة لأداء الولايات المتحدة في مكافحتها للوباء، فإن جميع الممثلين هنا اليوم يعيشون في الولايات المتحدة، في مدينة نيويورك، وأنا متأكد من أن لهم تقييماتهم الخاصة بالفعل. وأعتقد أنني لست بحاجة إلى التوضيح أكثر من ذلك حول هذه المسألة.

وفي بياني الأول ممارسة لحق الرد، أوردت ١٠ حقائق أساسية عن الولايات المتحدة باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وآمل أنها ستقدم ردا مكتوبا على تلك الحقائق حتى يعرف الجميع الحقيقة. إن تكرار كذبة ١٠٠٠ مرة لا يجعلها حقيقة. وأرجو أن تتذكر الولايات المتحدة ذلك.

السيد شيبويا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ردا على البيان الثاني الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة لحق الرد، لن أكرر ملاحظاتي السابقة أو أتناول كل نقطة أثيرت.